



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center
“SHAMS”

مشاركة المرأة بين القوانين والموروث الاجتماعي

Women Participation between laws and social heritage

الدكتور عمر رحال

رام الله
٢٠١٠

مشاركة المرأة: بين القوانين والموروث الاجتماعي

الطبعة الأولى: ٢٠١٠ رام الله

الدكتور: عمر رحال

إصدار: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية – ”شمس“

ما يرد في هذا الكتاب من آراء يعبر عن رأي المؤلف: ولا يعكس بالضرورة موقف مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية – ”شمس“

٤	المقدمة
٥	الفصل الأول :
	المرأة الفلسطينية في التشريعات الدستورية والقانونية المحلية
١٥	الفصل الثاني:
	المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
٢٢	الفصل الثالث:
	واقع المرأة الفلسطينية: بين الموروث الاجتماعي والمتغيرات المستجدة
٢٨	الفصل الرابع:
	المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في المؤسسات السياسية غير الرسمية والرسمية
٤٢	الخاتمة
٤٣	المراجع

تلعب المشاركة السياسية، دوراً مهماً، في تطوير آليات وقواعد الحكم الديمقراطي، والمشاركة السياسية كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف «بالتنمية المستدامة» (Sustainable Development)، للمجتمعات، خاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم المتوارثة على مفاهيم المواطنة والمشاركة في صنع القرار وتحديد النخبة الحاكمة. وهي في هذا الإطار ركيزة أساسية من ركائز النظام السياسي لجهة شرعيته الدستورية والشعبية.

وعلى الرغم من وجود تعريفات متعددة ومختلفة لمفهوم المشاركة السياسية، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد متفق عليه حتى الآن «لمفهوم المشاركة السياسية في المجتمع»، حيث أن هذا المفهوم أصبح متداولاً أكثر من أي وقت مضى، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه دول المنظومة الاشتراكية. في هذه المرحلة بدأت الدول الغربية بمحاولة تعميم مفهوم المشاركة السياسية باتجاه تلك البلدان التي انهارت فيها أنظمة تخطيط الدولة المركزي، باعتبار تلك الدول من الديمقراطيات الناشئة.

لا شك أن المشاركة السياسية للمرأة تعتبر أمراً هاماً، باعتبارها نصف المجتمع، فعند الحديث عن المشاركة السياسية في بلدان العالم الثالث، نجد أن هناك تركيزاً على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، باعتبارها أكثر أعضاء المجتمع تهميشاً. وأن هناك ضرورة لإطلاق طاقتها، وتحقيق مكانتها، بل إن عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية أصبحت ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي، بحيث لا يقتصر حق المشاركة على الرجال، وإنما تشمل المشاركة النساء والرجال على حدٍ سواء، فالمشاركة المتساوية بين فئات المجتمع في الشأن العام أسلوب حضاري للحد من الصراعات السياسية، وطريقة مثلى لإحداث عمليات تغيير جديدة وجوهرية على شكل النظام السياسي .

ومن هنا، فإن توسيع قاعدة المشاركة لتشمل في نهاية الأمر شرائح المجتمع كله بما فيه المرأة يساعد في كل الأحوال على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي، مما يعطيها قوة تمثيلية مستندة إلى الخيار الديمقراطي، لذا فإن من أولى مؤشرات مشاركة المرأة، الإقرار بأنها تتمتع بالمواطنة التامة بكل مظاهرها، وبالمساواة التامة أمام القانون بدون أي تمييز، باعتبار أن المشاركة مكوّن أساسي من مكونات التنمية البشرية، وبالرغم من اختلاف هذه التسميات إلا أنها تدور حول المشاركة المباشرة وغير المباشرة، وعلى مستويات مختلفة ومجالات أيضاً مختلفة، ومن هنا فإن المشاركة السياسية هي أهم مستويات الديمقراطية.

الفصل الأول

المرأة الفلسطينية في التشريعات الدستورية والقانونية المحلية

الفصل الأول

المرأة الفلسطينية في التشريعات الدستورية والقانونية المحلية

تتعرض المرأة لأوجه متنوعة من عدم المساواة سواء في القانون أو في الواقع، وهذا الوضع يسببه ويزيد من حدته وجود تمييز في الأسرة وفي المجتمع وفي مكان العمل، حيث اعتمدت مكانة النساء تاريخياً على القوانين والعادات للبلدان التي يعشن فيها. لذا فالمساواة هي حجر الأساس لكل مجتمع ديمقراطي يتطلع إلى العدل الاجتماعي وحقوق الإنسان وفي كثير من المجتمعات.

إن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً جوهرياً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، وهما مبدآن أساسيان من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، أي الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، كما أن التمييز يساهم في إعاقة التقدم والرخاء المنشود للمجتمع، فلا حياة حقيقية ولا تقدم حقيقياً بدون رفع الظلم الذي يقع على النساء وتنظيم المجتمع بحيث يكفل فيه الإنسان حقوقاً متساوية ومساهمة نشيطة من جانب نصف المجتمع بالتعاون والتكامل مع الرجل.

يضاف إلى ما سبق العديد من أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المرأة والرجل، فالمرأة تشكل أغلبية فقراء وأميين العالم وتعمل ساعات أطول من الرجال وتتقاضى أجراً أقل وتتعرض للعنف الجسدي والجنسي داخل وخارج المنزل وفي أوقات النزاعات المسلحة، كما تشكل نسبة قليلة جداً في مواقع السلطة واتخاذ القرار. هذه الحقائق جعلت المجتمع الدولي يولي اهتماماً خاصاً بقضايا المرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، حيث تم تشكيل لجان لرصد أوضاع المرأة لعل أبرزها « لجنة مركز المرأة »، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة» في الأمم المتحدة.

وكغيرها من المجتمعات شهدت المجتمعات العربية والإسلامية خلال العقود الماضية موجة تحول كبيرة باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة، ومثلت قضية حقوق الإنسان للمرأة واحدة من القضايا التي كثر الحديث حولها في المجتمعات العربية والإسلامية خلال السنوات الماضية، وتجاوزت حدود المناظرات الفكرية إلى مستوى الممارسة، فنفذت بعض الدول العربية والإسلامية إصلاحات قانونية بما يتواءم مع توجهات التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان للمرأة، ونفذ بعضها الآخر ترتيبات مؤسسية تمثلت في إنشاء آليات وطنية هادفة إلى تحسين أوضاع حقوق النساء، وتأسست في البعض الآخر من الدول العربية والإسلامية مؤسسات مجتمع مدني خصصت أنشطتها

أو جزءاً منها لقضايا حقوق الإنسان للمرأة، وأعدت في بعض منها استراتيجيات وطنية للنهوض بأوضاع المرأة، ونفذت برامج ومُشروعات حكومية وغير حكومية لتمكين المرأة من ممارسة حقوقها، والدفاع عن المرأة التي تنتهك حقوقها ومناصرتها.

إن ضرورة الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام وعن حقوق المرأة بشكل خاص، لم تنشأ من فراغ، بل انطلقت بشكل أساسي بسبب الحاجة والضرورة الموضوعية لحماية الإنسان وحماية المرأة من كل التجاوزات الحاصلة على الحقوق الأساسية التي يجب أن تتمتع بها، ومنع مظاهر التمييز والتعسف والجور في كافة المجالات، وهنا تكمن الحاجة الموضوعية لوجود وتطور مفهوم هذه الحقوق سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي.

إن نعت حقوق المرأة بالبدعة الغربية، هو مسعى التيارات الإسلامية السياسية، سواء كانت في الحكم أو في المعارضة، بهدف التشويش على أوساط واسعة من الجماهير، عبر استغلال العقيدة الدينية لتبرير عادات وتقاليد قائمة، وفرض توجهات جديدة مبنية على انتهاك كرامة المرأة، واعتبارها مواطنة من الدرجة الثانية.

تحتل مكانة المرأة في القوانين والتشريعات الوطنية في أي دولة أهمية خاصة، ومن خلال ذلك يمكن قراءة حقيقة وضعية المرأة داخل المجتمع، واستشراف المستقبل باتجاه إمكانات تطوره، سواء كان هناك تمييز ضدها أو ما إذا كانت تتمتع بحقوق متساوية مع الرجل في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن ذلك يعكس مستوى فهم العملية التنموية الشاملة لبناء المجتمع، والتي يجب بالأساس أن يشارك به الجميع.

خلال العقود الطويلة الماضية كانت تطبق في فلسطين قوانين جائرة عانت منها المرأة الفلسطينية مثلها مثل الرجل داخل الوطن وخارجه، سواء بسبب تعدد التشريعات والنظم القانونية المطبقة عليها، أو بسبب دونية المركز القانوني للمرأة على مستوى التمييز في النص القانوني، فضلاً عن الأسباب الثقافية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ضاعفت من الظلم الواقع على المرأة على المستوى التطبيقي، وكرست التمييز بينها وبين الرجل، ووضعها في المرتبة الأدنى أمام القانون، ورسخت عادات وتقاليد تنتقص من قدرها وحقوقها، بسبب عدم الإقرار بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة باعتبار أن المكان الطبيعي والوحيد لها هو البيت، وأن لا دور لها في الحياة العامة، واستضعافها والانتقاص من أهليتها القانونية، وبالتالي فرض وصاية دائمة للرجل عليها، وقد تجسدت هذه النظرة في القوانين والتشريعات التي كانت مطبقة لوقت قريب، ولا زال البعض منها قائماً في قوانين الجنسية والانتخاب والأحوال الشخصية والتأمينات الاجتماعية والضرائبية، وفي قانون العقوبات والأحوال المدنية وغير ذلك.

وبما أن المصادر البشرية للشعب الفلسطيني هي الثروة الحقيقية التي يحتاجها في تنميته وبنائه، وهي قوة التغيير والتحديث التي تدفعه للأمام نحو التقدم أسوة بالمجتمعات الأخرى، وبما أن المجتمع الفلسطيني نصف قواه من النساء، فإنه كان من الضروري أن يؤخذ في الحسبان عند صياغة القوانين، أهمية تمكين المرأة المشاركة في العملية التنموية، واستثمار طاقاتها في تطوير

١ منار الجندي، حقوق المرأة في مجلس التعاون الخليجي:دراسة حالة لدولة الكويت ١٩٩١-٢٠٠٤،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،٢٠٠٦،ص ١٨-٢١.

وتحديث المجتمع، باعتبار ما يمثله القانون من قوة فعلية ملزمة. وفي هذا الإطار وعلى طريق البناء والتغيير الديمقراطي تم إنجاز رزمة هامة من التشريعات الوطنية بلغت (خمسة وأربعين قانوناً)، عالجت تنظيم العلاقات في المجتمع في مختلف المجالات وعلى رأسها القانون الأساسي، فضلاً عن ثلاثين مشروعاً لقوانين قيد المناقشة أمام المجلس التشريعي، منها ما ينتظر إقراره في المدى القريب ومنها ما يحتاج إلى مزيد من الوقت للمناقشة والتعديل.

حظيت عملية تطوير التشريعات والقوانين الفلسطينية باهتمام على المستوى الوطني الشامل منذ تولي السلطة الفلسطينية مهامها في الأراضي الفلسطينية، وانتخاب المجلس التشريعي، فمُنذ التوقيع على اتفاق «أوسلو» عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية و«إسرائيل»، انتقلت بعض الصلاحيات والمسؤوليات للسلطة الوطنية الفلسطينية، في إطار حكم ذاتي انتقالي، وقد تلا ذلك انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني عام ١٩٩٦، وأعطى الفلسطينيون صلاحية سن قوانين وتشريعات فلسطينية في إطار الصلاحيات المنقولة إليهم حسب اتفاق «أوسلو».

ومع ذلك فقد ظلت هذه الصلاحيات منقوصة ومقيدة بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفي ظل هذا الواقع فإن السلطة الوطنية الفلسطينية غير ملزمة قانوناً بالتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان خصوصاً تلك الاتفاقيات التي تشترط أن تكون الدولة الموقعة دولة مستقلة ذات سيادة^٢، ومنها الاتفاقيات التي تتناول حقوق المرأة^٣. بل وأن السلطة الوطنية الفلسطينية غير مطالبة بتقديم التقارير إلى اللجان الدولية المعنية بمراقبة الاتفاقيات.

إن التحليل العام للقانون الأساسي والذي يساوي الدستور في الدول الأخرى والقوانين والتشريعات الوطنية يعكس ضمان تلك القوانين حقوقاً متساوية لكل الأفراد «رجالاً ونساء» في المجتمع، ولكن التحليل العميق والمفصل لبعض التشريعات والقوانين يظهر اشتغال بعض النصوص على صور من التمييز التي يمكن النظر إليها من زاوية البيئة الثقافية والاجتماعية والقيمية السائدة في المجتمع. وتتمثل المرجعية القانونية لحقوق المرأة بشكل عام في مجموعة من القواعد القانونية الوطنية سواء في الدستور، أو القوانين الداخلية والدولية.

إعلان الاستقلال

شكلت وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة في ١٥/١١/١٩٨٨ عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر مرجعية هامة لاحترام حقوق الإنسان الفلسطيني ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دولة فلسطينية يكون فيها «للفلسطينيين أينما كانوا يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون فيها بالمساواة الكاملة دون تمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل»^٤.

٢. عبد الكريم عدوان، المنظمات الدولية، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ط ١٩٩٧) ٢٠-٢١.

٣. صادق الرئيس الفلسطيني محمود عباس على اتفاقية تقضي على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الفلسطينية. وذلك خلال مشاركته في احتفالات للمرأة الفلسطينية بمناسبة يوم المرأة العالمي، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله في الثامن من «مارس» آذار ١٩٠٠٢.

٤. وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر ١١/٥١/٨٨٩١.

وبتفحص النص الذي أوردته وثيقة الاستقلال، يتضح بكل جلاء أنها نصت على ضمان حقوق المرأة على قدم المساواة، في ظل نظام ديمقراطي برلماني تعددي، كما أنها أكدت بدون أدنى لبس أن الناس جميعاً سواء أمام القانون دون تمييز في اللون أو العرق أو الدين أو بين المرأة والرجل، وبهذا المعنى فوثيقة الاستقلال رسمت اتجاهها قانونياً يقوم على أساس إنصاف المرأة، انطلاقاً من شرعية حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

القانون الأساسي

بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، صدر القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤ الداعي لاستمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية قبل ١٩٦٧/٦/٥. وفي ٢٠٠٢/٥/٢٩ صدر القانون الأساسي^٥، والساري المفعول بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٧، باعتباره القانون الأسمى الذي يحتل المركز الأول لباقى القوانين لتنظيم الأمور الدستورية وإن لم يسم دستورياً، فإن مبدأ مساواة المرأة بالرجل أصبح مبدأ دستورياً في فلسطين يبطل أي شكل من أشكال التمييز القانوني ضد المرأة.

أما بخصوص حق المرأة في المشاركة وتولي مناصب رفيعة في السلك الدبلوماسي والهيئات الدولية فقد أتت المادة "٥٦" على ذلك بعمومية دون أي تخصيص للمرأة، وهنا يترك باب التمييز الإيجابي للسلطة التنفيذية ورئيسها ولو كان القانون محددًا أكثر لكان أفضل، فالنص أكثر ثباتاً وأكثر إلزاماً. والواقع إذا كانت المرأة في القانون الأساسي قد تمتعت بالحقوق السياسية أسوة بأخيها الرجل فما الذي يمنعها من المشاركة الفاعلة أو الحضور الكبير في مجال العمل السياسي؟.

لا شك أن هناك عوائق غير قانونية أو تشريعية ربما هي إشكاليات اجتماعية وثقافية أو في المنظومة القيمية المتغلغلة في البناء الاجتماعي، ويتجلى الخلل في تطبيق النصوص الدستورية والقانونية، مع غياب المساندة المجتمعية، الأمر الذي يعني أن أمام المجتمع بمنظوماته ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية الكثير ليعمل من أجل ترجمة هذه النصوص على أرض الواقع، وعلى النساء أنفسهن يقع العبء الأكبر في الحفاظ على هذه المكتسبات التشريعية وكسب المزيد من الفئات بأدوارهن الجديدة في المجتمع.

وفي هذا الوقت الذي يحتاج فيه المجتمع الفلسطيني لتفعيل كل طاقاته وإخراج ما يخزنه من موارد بشرية من أجل دحر الاحتلال وتحقيق التنمية، وفي نفس الوقت الذي تتقدم فيه مجتمعات العالم وتنتقل من مراحل التخلف التنموي والبشري إلى مراحل القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت الذي تنتهي فيه العبودية ويتم فيه الحديث عن حقوق الإنسان، وضمن الواقع الفلسطيني الذي تجاوز الكثير من المراحل في نقاش أوضاعه المجتمعية بشكل متقدم، تأتي مسودة الدستور الفلسطيني لتتناقض مع التقدم الحاصل في المجتمع الفلسطيني عبر العقود الماضية ومع الاعتراف الكوني بإنجازات ومشاركات النساء الفلسطينيات. وفي هذه العجالة أقوم بمناقشة جوانب محددة مرتبطة بكيفية معالجة مسودة الدستور المذكورة أعلاه لوضع المرأة الفلسطينية.

٥. القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، للمرحلة الانتقالية، الصادر في ٢٠٠٢/٥/٩٢، والساري المفعول بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٧.

قانون الانتخابات الفلسطيني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥

ولما كان لا بد من تنظيم العملية الانتخابية طبقاً لمرجعيات الاتفاقية الإسرائيلية، فقد صدر قانون الانتخابات الفلسطيني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥، على مرجعية الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المحلية الموقعة في واشنطن بتاريخ ٢٨ «سبتمبر» أيلول ١٩٩٥ (الملحق الثاني للبروتوكول الخاص بالانتخابات) وقد تضمنت الاتفاقية المذكورة أسس الانتخابات وحتى الانتخاب والتسجيل الانتخابي ومؤهلات المرشحين وتنسيبهم، وشروط الحملة الانتخابية والمراقبة الدولية للانتخابات والترتيبات الخاصة بالانتخابات في مدينة القدس.

نص قانون الانتخابات الذي تمت على أساسه الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ١٩٩٦ على مشاركة المرأة الفلسطينية في الترشيح والانتخابات دونما أدنى تمييز، ويمكن تظهير ذلك من خلال مواد مختلفة، فالمادة «٦» الواردة تحت حق الانتخابات نصت على أن الانتخابات حق لكل فلسطيني وفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف وقطاع غزة ممن توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق، وذلك بغض النظر عن الدين أو الرأي أو الانتماء السياسي أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية». أما المادة «٧» الخاصة بأهلية الانتخابات «٧-أ» « فقد حددت بأن يكون المنتخب فلسطيني الجنسية و يبلغ الثامنة عشرة، وبالتالي لا محظورات على مشاركة المرأة أو أهليتها في الانتخاب. أما المادة «٩» فقد خصصت لشخص الرئيس على أن يكون المرشح لهذا المنصب فلسطينياً وقد أتم عامه الخامس والثلاثين الخاصة بأهلية الترشيح لمركز الرئيس.

مارس الشعب الفلسطيني لأول مرة في تاريخه حقه في إجراء انتخابات عامة، حيث توجه في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٩٦ أكثر من مليون فلسطيني من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس) إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي والرئيس، وتتميز هذه التجربة ليست فقط بكونها الأولى بل أيضاً بمشاركة النساء فيها. وإذا نظرنا إلى هذه التجربة نجد انه بلغ مستوى تسجيل النساء في القوائم الانتخابية حوالي «٤٩٪» من إجمالي المسجلين^٦، وتعتبر هذه النسبة جيدة جداً إلا أنها لم تبق هكذا عند الانتخاب حيث كانت النسب كالتالي: «٥٨٪ «ذكور و»٣٢٪» إناث^٧. وهذا يعني أن نسبة التسجيل العالي لا تعني بالضرورة أن نسبة عالية من النساء يقمن بممارسة حقهن في الانتخاب، هذا من جهة، أما من جهة ثانية فيدل الاختلاف في النسب أن هناك عوائق حقيقية تحول دون ممارسة المرأة حقها في الانتخاب سواء أكانت قانونية أو اجتماعية أو ثقافية^٨.

ولكن فالنظام الانتخابي كما حدده القانون قلل من الفرص المتاحة أمام المرأة لتحقيق فوز أفضل في الانتخابات، فالعدد المحدود المخصص لكل من هذه الدوائر خفض لدرجة كبيرة إمكانية ترشيح النساء لدى الأحزاب السياسية أو حتى التفكير الجدي بترشيح النساء اعتقاداً منها أن فرص الرجال أعلى من فرص النساء في الفوز. فتبعاً للقانون هناك «١٦» دائرة انتخابية غير

٦ . مركز القدس للنساء، توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام ١٩٩٦ من منظور نسوي.

٧ . إصلاح جاد، «الحركة النسوية الفلسطينية والانتخابات التشريعية» السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد التاسع، شتاء ١٩٩٥، ص ١٩-٣٩.

٨ . مركز القدس للنساء، توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام ١٩٩٦ من منظور نسوي، ص ٣٠.

متساوية، فاحتوى هذا القانون على نظم الدوائر المتعددة وليس على الدائرة الواحدة، كما ارتكز على نظام الأغلبية البسيطة، وهذا يعني أن ربع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة الست عشرة خصص له مقعد أو مقعدان في المجلس^٩. «قطوباس وأريحا وسلفيت» حصلت كل واحدة منها على مقعد واحد، في حين حصلت قلقيلية على مقعدين فقط. ومع ذلك هناك أسباب مهمة أثرت في عدم نجاح النساء في الانتخابات بالإضافة إلى قانون الانتخابات، وهي العشائرية والرؤيا السياسية الضيقة^{١٠}.

إن قانون الانتخابات لم يعط فرصاً أمام المرأة لفرضية انعدام فرصة الفوز أمامهن للفوز في الانتخابات وحتى في ممارسة حقها في الترشيح مقابل العشائرية، وقد أدى هذا القانون إلى قتل الجوهر الحقيقي للعملية الديمقراطية واستبدالها بالرؤية السياسية الضيقة وإعطاء الشرعية للحزب الواحد. إن نظام الأكثرية الذي يحتويه القانون عمل على تعزيز التهميش للأحزاب والحركات السياسية غير المشاركة في السلطة. هذا بالإضافة إلى أن القانون هو نتيجة النقاشات والمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية (فحسب اتفاق أوسلو لا يتم العمل بأي قانون بدون موافقة الجانب الإسرائيلي) فهذا القانون يعكس الوضع الفلسطيني للمفاوضات الجارية، وهذا يتم حسب الاتفاقات الثنائية الخاصة بالمرحلة الانتقالية.

قانون انتخاب الهيئات المحلية

ولضبط إدارة الانتخابات وسجلات الناخبين، صدر قانون انتخاب الهيئات المحلية، فقد عالج قانون انتخاب الهيئات المحلية رقم «٥» لسنة ١٩٩٦ ما يتصل بإدارة الانتخابات وسجلات الناخبين والترشيح لرئاستها وعضويتها، وسائر الشؤون المتعلقة بالدعاية الانتخابية والاقتراع وجرائم الانتخابات. وفي «أكتوبر» تشرين الأول ١٩٩٧، صدر القانون رقم «١» لسنة ١٩٩٧ حول الهيئات المحلية، الذي يتناول السياسة العامة لهذه المجالس ومختلف مهماتها وصلاحياتها على صعيد التخطيط والخدمات العامة وسبل استيفاء الرسوم والضرائب ذات الصلة، كما تناول العديد من الجوانب المتعلقة بالهيئات المحلية، كانتخابات رئيس وأعضاء المجلس ونظام جلساته ووظائفه وصلاحياته العامة، وخلال العام ٢٠٠٠، أعيد نقاش القانون رقم «٥» لسنة ١٩٩٦ مع بعض التعديلات المقترحة عليه^{١١}.

كما صدر قانون رقم «٥» بتاريخ ١/١٢/٢٠٠٤، القاضي بتعديل بعض أحكام قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية، وأصبح نافذاً من تاريخ نشره، وتم نشره في «يناير» كانون ثاني ٢٠٠٥، وما لبثت أن أجريت تعديلات أخرى على القانون تتعلق بتخصيص «كوتا» نسوية، وانتخاب رئيس الهيئة المحلية من بين الأعضاء الفائزين، حيث صدر القانون بهذه التعديلات بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٥. ومع أن «الكوتا» تعتبر مخالفة للقانون الأساسي الفلسطيني وللقوانين الأخرى لا سيما قانون الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، إلا أنها تبقى سيف ذو حدين، فهناك من

٩ . المرجع السابق، ص ٢٤.

١٠ . غازي الصوراني، قانون الانتخابات والمرحلة الراهنة، جريدة القدس بتاريخ ٩-١١-١٩٩٥. ص ٢٠.

١١ . الملتقى المدني، دليل الناخبين لانتخابات الهيئات المحلية، (رام الله: ط ١، ٢٠٠٥)، ص ٢٠.

١٢ . الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، إدارة انتخاب الهيئات المحلية، (رام الله: تشرين الأول ٢٠٠٥)، ص ٤.

يرى أنها معارضة للقوانين بكل مستوياتها، وبالتالي لا داعي لها، وهذا موقف الفصائل الكبيرة، على الرغم من التزامها بها، وهناك من يرى أنها منصف للمرأة وهذا الرأي تتبناه الفصائل الصغيرة وبعض مؤسسات المجتمع المدني.

قانون العمل الفلسطيني

ورغم أن اهتمام السلطة الفلسطينية بالهيئات المحلية هو الذي دفعها لأن يكون القانون الأول الذي تم إقراره من قبل المجلس التشريعي، إلا أن السلطة لم تترجم ذلك من خلال تخصيص جزء من ميزانيتها لدعم البلديات، ناهيك عن أن القانون يتحدث عن هيئات وليس عن سلطات محلية، علماً أن هناك تداخلاً بدأ يبرز بين عمل البلديات وصلاحيات الوزارات الأخرى^{١٣}. ولتنظيم عمل المواطنين صدر قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ مع المرأة الفلسطينية على أساس مبدأ المساواة ما بينها وما بين الرجل مراعيًا أوضاعها الخاصة. كما أكد في المادة «١٠٠» من القانون على عدم التمييز في ظروف وشروط العمل، أما في مادته «١٠٢» فأكد على أهمية توفير وسائل راحة خاصة بالعمالات دون توضيح نوعية وأشكال هذه الوسائل، كما أن المادة «١٠١» حظرت تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة والعمل في الليل أو العمل في ساعات إضافية أثناء الحمل والستة أشهر التالية للولادة.

وعلى الرغم من مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في القانون إلا أنه ما زالت هناك محاور للتمييز ضد المرأة فيما يخص التشريعات العمالية من حيث إجازة الوضع، المنح العائلية والتمييز في سن التقاعد والضمان الاجتماعي. لقد توسع قانون العمل الفلسطيني في سبل الحماية ليشمل عدداً كبيراً من العمال، ورفع سقف التعويضات المالية التي يستحقها العامل عند نهاية الخدمة أو الفصل التعسفي، ومع أن مواد القانون تشكل حماية للمرأة إلا أن تطبيقها يترك لتقدير للسلطة التنفيذية.

هذا القانون يتطلب إصدار لوائح تنفيذية مهمة، وأنظمة خاصة وواضحة تنطبق على العمالات في المنازل، فلا بد من المطالبة بإقرار حقوق لهن، فهن فئة مطحونة ومستغلة ولا تملك أي تعويضات في حال استغنت عنهن السيدات أياماً أو أسابيع، في حين يكنّ قد رتبن أنفسهن على دخل محدد، فضلاً عن عدم التعويض في حالة الاستغناء النهائي عنهن، ولا بد من إيجاد وسيلة لتنظيم العمل بين الطرفين تحفظه القوانين وتلزم طرفيه به، والتدريب المهني، والحد الأدنى للأجور، والصحة، والسلامة المهنية، وتشكيل لجنة الأمور والصحة والسلامة المهنية.

وبالرغم من كل ما ذكر سابقاً، فإن المرأة الريفية لم تحظ بالعناية الكافية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية حتى الآن، ولم تتبلور سياسات فلسطينية رسمية لدعم وتمكين المرأة الريفية، عبر برامج وخطط تنموية تستهدفها بشكل رئيس، وتسعى نحو تشجيعها على تطوير مشاريع زراعية وإنتاجية، أو من خلال إيجاد الحوافز الكافية لها للمساهمة في التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، وترك هذا المجال للقطاع الأهلي الفلسطيني الذي يستهدف الريف الفلسطيني والمرأة الريفية على وجه الخصوص، عبر برامج ومشاريع زراعية وإنتاجية، وعبر توفير القروض

١٣. معهد كنعان التربوي الإنمائي، المورد التنموي للبلديات، (غزة: معهد كنعان التربوي الإنمائي، حزيران، ٢٠٠٣)، ص ٧٩.

والمعونات الاقتصادية، وعبر برامج دعم وتمكين وتوعية تستهدف المرأة الريفية، وتعترف بدورها الهام في العملية التنموية.

فهناك حوالي «٢٧٪» من القوى العاملة النسائية التي تعمل في القطاع الزراعي لم يشملها القانون، فضلاً عن النساء العاملات في المشاريع العائلية بدون أجر، وتصل النسبة في الضفة الغربية إلى «٧٦,١٪» وفي قطاع غزة «٨٢٪» بسبب انتشار الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة والمشاريع الأسرية. كما أن النساء العاملات في الزراعة بأجر لا تتوفر لهن حماية قانونية، وتنتسح مساحة الحرمان من الحماية القانونية للنساء العاملات في المشاريع الصغيرة والتي تشغل أفراد الأسرة أو التي تشغل أقل من خمسة عمال (المؤسسات غير المنتظمة) فحوالي «٧٣٪» من الشركات الصناعية تشغل أقل من «٥» عمال لكل شركة، كما أن حوالي «٣٣٪» من مشاغل الملابس والأنسجة تعمل بشخص واحد^{١٤}.

كان لا بد للقانون أن ينظر إلى ثلاث قضايا أساسية تتعلق بالمرأة العاملة، وهي عدم جواز الفصل من العمل أثناء الإجازة المرضية بسبب الحمل، وعدم جواز الفصل أثناء الإجازة المرضية بسبب الوضع أو الإجهاض. ، كما أغفل القانون وجود قوانين تتعلق بالأشخاص الذين يعملون في المنازل وحقوقهم، والأهم أن قانون العمل الفلسطيني لم يتضمن لوائح أو مواد تنفيذية تخص العقود المنصوص عليها في القانون ذاته، ورغم أن هذه القوانين تشكل حماية للنساء ومنحتهن حصانة محددة، وتمنع من استغلالهن في حالات الظروف الاستثنائية، إلا أنها بقيت ما دون الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، حيث أنها تركت الأمر بيد السلطة الحاكمة، مما يدل على مرونة الصلاحيات، وكان أولى بالمشروع أن يحدد بالقانون الأعمال الخطرة أو الشاقة من حيث الطبيعة وذكرها حصراً، وساعات العمل الإضافية، والعمل ليلاً مع ذكره نوعاً وحصراً.

إن تفعيل ما سبق ذكره يتطلب العمل لسن القوانين والتشريعات الاجتماعية التي تقوم على المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، وبشكل خاص قانون العمل الفلسطيني، وقانون التأمينات الاجتماعية لما يوفران من ضمانات وحقوق اقتصادية واجتماعية للنساء العاملات، والإسراع في تنفيذ ما ورد في قانون العمل الفلسطيني رقم «٧» للعام ٢٠٠٠ بما يخص الحد الأدنى للأجور، لما لذلك من مساهمة في تحسين دخل عشرات الآلاف من الأسر والنساء العاملات اللواتي يتقاضين أجوراً متدنية مقارنة بالذكور.

كما لا بد من العمل على تطوير الوعي القانوني والحقوق في أوساط المرأة العاملة، وبلورة سياسات رسمية فلسطينية تعنى بدمج المرأة في العمل الاقتصادي، ومن ضمنها تبني نظام إقراض لمساعدة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي والمشاريع الصغيرة، وإيلاء عناية خاصة للمرأة الريفية، والمرأة العاملة في الريف، عبر بلورة برامج ومشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية تستهدفها بشكل رئيس وتسعى نحو النهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

أخيراً، لا بد من وضع إستراتيجية وطنية للسكان، على أن تبلور أهداف هذه السياسة وتوجهاتها

١٤. هشام عورتاني، تحديد القطاعات الريادية: برنامج التشغيل الفلسطيني، (رام الله: وزارة العمل، تقرير مشروع رقم ٣ لسنة ١٩٩٨)، صفحة ٢٨.

بناءً على مراجعة وتقييم الأوضاع السكانية لفلسطين من خلال إجراء العديد من الدراسات السكانية والاقتصادية والاجتماعية التي تتناول القضايا السكانية، ومنسجمة مع طبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين الفلسطينيين وقيم شعبنا الأصيلة، مستوعبة للمتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية وتحديات الألفية الثالثة، ومتوافقة مع الجهود الوطنية المبذولة لترسيخ أسس التنمية المتكاملة.

ومن هنا يجب وضع تشريعات وسياسات لتنظيم النمو السكاني، إضافة إلى العمل الجاد والمستمر على خلق فرص عمل لكل المتعطلات عن العمل وضرورة استحداث تخصصات جديدة، والموازنة بين النمو السكاني وبين ما يتوفر من فرص عمل، استناداً إلى الطاقة الاستيعابية لسوق العمل، إن ذلك يتطلب تنسيقاً وشراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

الفصل الثاني

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

الفصل الثاني

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

أما المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية، التي تتضافر في تحديد بنية المجتمع ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، بعبارة أخرى، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على احتكار السلطة. فهي ليست غاية وإنما وسيلة لتحقيق الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي^{١٥}.

يمكن القول إن المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، وإن المشاركة هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، وهي التي تحدد الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين، وبين الأكثرية والإقلية، استناداً إلى قواعد قانونية لضمان حقوق جميع الفئات والمواطنين دون تمييز بينهم، إذا المشاركة السياسية لم تعد قضية فلسفية وثقافية يهتم بها صفوة المفكرين والمتفكرين، بل أصبحت هما اجتماعياً يعني الشعب بأسره^{١٦}.

المشاركة السياسية حتى وقت قريب كانت مقتصرة في الغالب على الأغنياء والنبلاء في المجتمعات، وهم قلة، وفي المقابل حرم السواد الأعظم من أفراد المجتمع من المشاركة السياسية، بفعل التمييز على أساس المركز الاجتماعي والطبقي والاقتصادي^{١٧}. ومنذ مطلع عصر النهضة حتى القرن السابع عشر بدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية، وبلغ هذا الاتجاه ذروته أثناء الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

تختلف مسميات المشاركة السياسية، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية، وهناك من يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة^{١٨}. أي المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع، وليس عن طريق المشاركة النيابية كمثلي الشعب أو المجالس المنتخبة والتي تعتبر مشاركة غير مباشرة^{١٩}. والمشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى

١٥. آمال جتار، المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ١٩٩٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٤، ص ٨.

١٦. Robert Dahl, Preface to Economic Democracy, Berkeley, Colom, University Parss, 1985, p20.

١٧. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨)، ص ٢٥٦-٢٥٨.

١٨. منال محمود، التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١)، ص ٢٣٩. أيضاً، إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٢.

١٩. عبد الهادي الجوهري، وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩)، ص ٢٤٤. أيضاً، عبد الرحيم أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣)، ص ٣٢٩.

حكومي أو محلي أو قومي.^{٢٠} سواء أكان النشاط فردياً أم جماعياً، عفويّاً أو منظماً، متواصلاً أو موسمياً، أكان طابعه عنيفاً أو سلمياً له صفة شرعية أو غير شرعية^{٢١}. وهي بكل الأحوال فعل ذاتي يمارسه الشخص إما بشكل حر وإرادي، وإما مجبراً. وقد تعني لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، وفي حدود السياسة الاجتماعية للجميع، وبشرط أن تكون تلك المشاركة قانونية^{٢٢}.

إن مفهوم المشاركة السياسية يشمل مجمل النشاطات التي تهدف للتأثير على القرارات، وحتى أيضاً المشاركة في النشاطات السياسية غير التقليدية كالمظاهرات، والمسيرات، والكتابة في الصحف حول الموضوعات المهمة، بالإضافة إلى ترشيح النفس للمجالس الانتخابية، وتبوء المراكز السياسية التي تتم بالتعيين في مختلف مستويات السلطة السياسية^{٢٣}.

كما يمكن لنا تعريف المشاركة السياسية، استناداً إلى خصوصية الواقع الفلسطيني، بأنها كل الأعمال النضالية والمدنية التي تقوم بها المرأة من مساعدة للثوار بالمراقبة والتموين والمشاركة في المظاهرات والاحتجاجات والإعتصام، بمعنى أن المشاركة تعني العمل النضالي الممأسس، سواء أكان جماهيرياً أو تنظيمياً، داخل الاتحادات والمنظمات الجماهيرية والشعبية، أو في الهيئات القيادية والقاعدية في التنظيمات الفلسطينية، أو من خلال مشاركتها من خلال توليها المناصب الحكومية والإدارية، أو من خلال مشاركتها في الانتخابات على اختلاف مستوياتها انتخاباً وترشيحاً. وهي أيضاً الإمكانات والقدرات الواقعية والكامنة لدى المرأة الفلسطينية بشكل فردي أو جماعي، والتي تجعلها مساهمة بهذا القدر أو ذاك في صنع القرار السياسي. وإن هذا التعريف الإجرائي يستند إلى خصوصية الواقع الفلسطيني، والذي يختلف عن كثير من الدول.

ومن هنا يمكن القول إن مفهوم المشاركة السياسية استناداً إلى الواقع الفلسطيني، تطور مع التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الفلسطيني في المراحل التاريخية المختلفة التي مر بها، وبالتالي فإن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية امتاز بعدد من السمات والخصائص بما يتناسب وكل مرحلة تاريخية، ومن هنا فإن لمفهوم المشاركة السياسية في البحث مستويات بدأت من المستوى الأول وهو كل ما صدر من سلوكيات أو أفعال شاركت بها المرأة سواء بطريقة عفوية أو مقصودة، والذي تمثل في الدفاع عن الأرض، وتخزين السلاح وتنظيفه، وتزويد الثوار بالمؤن، أو القيام بالمراقبة والاستكشاف، ولم ينته هذا الدور إلا بوصولها إلى مراكز كانت ولا تزال حكرًا على الرجال.

٢٠. أحمد خاطر، التنمية الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٢)، ص ١٦٤.

٢١. Huntington and Joan M. Nelson. No Easy Choice, Political Participation in developing countries, Cambridge Harvard University Press, 1976, p3

٢٢. Verba, Nie Participation and Political Equality: A Seven Nations Comparison, Cambridge Unive - sity Press, London, 1978, p46

٢٣. شعبان الحداد، سيكولوجية المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني، (رام الله: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية «شمس» ط١، ٢٠٠٦)، ص ١١ - ١٢. وأيضاً، فاروق يوسف أحمد، «المشاركة السياسية في مصر» مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٧٧، كانون الثاني ١٩٨٣، ص ١٨.

وبالتالي فإن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تأثر تأثيراً واضحاً بدرجة تطور الوعي لماهية المشاركة ذاتها، وأيضاً بدرجة الوعي السياسي والاجتماعي للمرأة بشكل خاص والمجتمع الفلسطيني بشكل عام، ومن هنا فإن تطور المشاركة سلوكياً ونضالياً اتسم بالشكل التراكمي للوعي نفسه ولوعي المجتمع. لقد استند الباحث في تعريفه الإجرائي لمفهوم المشاركة السياسية في البحث على مجموعة من الأدبيات التاريخية والسياسية والقانونية والسوسيولوجية التي كتبت على الصعيد الفلسطيني والعربي، وقد تم الارتكاز بشكل أساسي في التعريف الإجرائي لمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية على قراءة مضمون وتحليل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمراحل التاريخية المختلفة التي مر بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمرأة على وجه الخصوص.

لذا فإن البحث لم يتناول المشاركة السياسية ببعدها السلوكي التقليدي المجرد، بمعنى أن المرأة تشارك فقط من خلال الوظائف والمناصب على اختلاف مستوياتها، وإنما تسجيل كل ما يتعلق بسلوكيات نضالية تتناسب مع درجة تطور الوعي الذاتي للمرأة والوعي الاجتماعي والسياسي للمجتمع. وبالتالي فإن تناول الباحث لمفهوم المشاركة السياسية ينبع في الأساس من خصوصية الواقع الفلسطيني، ومن خصوصية الوعي الذاتي للمرأة، وعليه فإن مفهوم المشاركة في مراحلها التاريخية المختلفة كانت تتناسب والواقع المعاش، وأن تناول المشاركة السياسية ومفهومه لم يقلل من شأن أو دور المرأة في أي من المراحل التاريخية المختلفة، بل من الضروري أن يكون هناك إنصاف لكل مرحلة من المراحل لما تتميز به من ظروف وخصوصية.

إن تعريفات المشاركة السياسية تختلف باختلاف المدارس التي ينتمي إليها علماء الاجتماع والسياسة، وبالتالي لم يتفقوا على تعريف محدد لها، ويعود السبب في ذلك إلى المكان والتاريخ والظروف السائدة وإلى درجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والوعي السياسي، وأيضاً إلى الأيدولوجيات، وهناك من حاول ربطها بالبعد الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي أو الأخلاقي أو الحضاري، ومع كل هذه الاختلافات والاجتهادات والآراء المختلفة إلا أن الإنسان يبقى المحور الأساسي للمشاركة.

تتبع أهمية المشاركة السياسية بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات، لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية، وأحد أهم ركائزها الأساسية، باعتبارها أحد الحقوق السياسية التي يستطيع عن طريقها المواطنون ممارسة حقوقهم وواجباتهم استناداً إلى التشريعات الوطنية، باعتبارهم مواطنين وليسوا مقيمين^{٢٤}.

ومع ذلك يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة وجعلها حقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما تؤدي المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع، مما يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشريعية النظام، ذلك أن المشاركة تعطي الجماهير حقاً ديمقراطياً يمكنهم من محاسبة المسؤولين عن أعمالهم إذا ما قصرُوا في الأداء، ذلك لأن المواطنين الذين لديهم معرفة وعلم بمجريات الأمور يمكنهم الحكم تماماً على مدى جودة الأداء الحكومي^{٢٥}. بالإضافة إلى أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه، الأمر الذي سينعكس

٢٤. داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية: دراسة تحليلية للمادة ٦٢ من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ١٩٩٤، ص ٣٤.

٢٥. آمال جنتار، مرجع سبق ذكره، ص ١.

بالضرورة على شعوره بالانتماء لوطنه. كما أن المشاركة تجعل أفراد المجتمع أكثر إدراكاً لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانات المتاحة لهم لحلها، ففتتح باباً للتعاون البناء بينهم وبين المؤسسات الحكومية^{٢٦}. كما أن المشاركة تعود المواطنين على الحرص على الأموال العامة^{٢٧}. كما تسهم المشاركة وتزيد من ارتباط الجماهير بالنظام وأهدافه، وترفع من شأن الولاء والتأيير والمسؤولية^{٢٨}. إذاً المشاركة تؤدي إلى تعزيز شرعية النظام وشعبية^{٢٩}.

ومع ذلك فإن التباين يبقى سيد الموقف فيما يخص المشاركة استناداً إلى الأيديولوجية السائدة في المجتمع، فالمدرسة الواسطية وهي إحدى مدارس الليبرالية ترى في المشاركة مجرد المشاركة في الانتخابات لردع الاستبداد والدفاع عن مصلحة الفرد وحماية النظام الديمقراطي، بينما ترى المدرسة الاشتراكية أن المشاركة يجب أن تكون جماهيرية، بمعنى أن تكون غاية، وتمارس بشكل دائم إلى أن تصل إلى مرحلة تكون فيها المشاركة تقليدياً وثقافة مجتمعية راسخة^{٣٠}. ومن هنا ينظر للمشاركة السياسية على أنها مشروعة وقانونية في أحيان، وهي ما تعرف بالمشاركة الإيجابية، وأنها غير قانونية وغير مشروعة في أحيان أخرى كاستخدام العصيان المدني والتحدي وغيرها من الوسائل، وذلك استناداً إلى شكل المشاركة^{٣١}. ومن هنا لا بد من أن تكون هناك مشاركة حقيقية في وضع الخطط إلى جانب النخبة، وهذا ما سيعزز تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس صحيح^{٣٢}. فالمشاركة تؤدي إلى دفع عملية التقدم إلى الأمام خاصة في المجتمعات الريفية، لأن العوائق المحلية لا يتم تجاوزها من خلال القانون أو الأوامر أو القوة، وإنما من خلال المشاركة^{٣٣}.

٢٦. عبد الرحيم أبو كريشة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٣. وأيضاً، إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٧.
٢٧. منال محمود، التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١)، ص ٢٦٧. وأيضاً السيد عليوة، <http://vb.arabsgate.com/archive/index.php/t-475871.html>
٢٨. عبد الرحيم أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣)، ص ٣٣٢.
٢٩. أمير سالم وعلاء غانم، خرافة التنمية، (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ط ١، ١٩٩٤)، ص ١٢-١٤.

٣٠. ثروت علي مكي، وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية: دراسة حالة للتجربة المصرية ١٩٥٢-١٩٨١، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٣. ص ٦٧-٦٨.

٣١. نفين عبد المنعم مسعد، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، (جامعة القاهرة: مركز دراسات البحوث السياسية ١٩٩٥)، ص ٣٧١ وما بعدها.

٣٢. يرى علماء الاجتماع السياسي أن مستويات المشاركة تتدرج تدرجاً تنازلياً كما يلي:

١. تقلد منصب سياسي أو إداري.
٢. السعي نحو منصب سياسي أو إداري.
٣. العضوية النشطة في التنظيمات السياسية.
٤. العضوية العادية في التنظيمات السياسية.
٥. العضوية النشطة في التنظيمات شبه السياسية.
٦. العضوية العادية في التنظيمات شبه السياسية.
٧. المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.
٨. المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية.
٩. الاهتمام العام بالسياسة.
١٠. التصويت في الانتخابات.

أنظري، على سبيل المثال في هذا المجال. عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥)، ص ٢٥.

٣٣. إم العز علي الفارسي، أثر التحول السياسي على المشاركة السياسية للمرأة الليبية ١٩٧٧-٢٠٠٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ٢٣-٢٥.

إن دوافع المشاركة السياسية تعني أن الإنسان الذي يمارس سلوكاً اجتماعياً أو سياسياً، يعرف أن هناك فائدة أو مصلحة شخصية أو عامة، مادية أو معنوية، عاجلة أو آجلة، تحفزه على المشاركة. ومما يدفع الناس للمشاركة فئاتهم أن هذا العمل من أجل الصالح العام، أو حب العمل مع الآخرين، أو الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين، أو الحصول على مركز في الهيئات أو الجمعيات أو الأحزاب، أو كسب احترام وتقدير الآخرين، أو تكوين الأصدقاء، أو الحصول على كسب مادي، أو وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة.

ومن هنا تلعب المشاركة السياسية دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص^{٣٤}. باعتبار أنها عملية تتضمن تحولات شاملة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، فضلاً عن أساليب الحياة والقيم الثقافية^{٣٥}. وهكذا هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة والتنمية^{٣٦}. ولكي تؤتي جهود التنمية ثمارها لا بد من إشراك وتعاون جميع فئات المجتمع دون استثناء^{٣٧}. وأن يكون هناك ممارسة فعلية لهذا المفهوم، وتوزيع للسلطات من خلال اللامركزية باعتبارها آلية مهمة من آليات التنمية، وإذا ما أردنا لذلك أن ينجح فلا بد من إشراك الأفراد في المشروعات التي تقوم على تنفيذها المؤسسات الدولية والإقليمية على أساس حكم القانون وتوزيع المسؤولية والمساءلة، مما يؤدي إلى مزيد من الترابط الاجتماعي وترشيد الأداء في مجال التربية والتعليم والصحة والاقتصاد والاستثمار والسلوك العام والمحافظة على البيئة وغيرها، عندها نكون أمام نظام ديمقراطي^{٣٨}.

لذا تعتبر المشاركة السياسية بُعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية، استناداً إلى إعلان «الحق في التنمية» الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٨٦^{٣٩}. ويعني الربط بين مفهومي المشاركة السياسية والتنمية البشرية أن الأولى لازمة لتحقيق الثانية، فبدون مشاركة فعلية وجادة من قبل كافة الشرائح الاجتماعية يصعب تحقيق أهداف التنمية باعتبارها عملية تهدف إلى القضاء على الفقر، وإلى تدعيم كرامة وكبرياء الإنسان وإعمال حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية. ولتحقيق التنمية المستدامة لا بد أن يكون هناك ربط للوقت بين المشاركة والديمقراطية وتوزيع للسلطات من خلال اللامركزية^{٤٠}.

٣٤. محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر)، ص ١٣. وأيضاً إسماعيل عبد الرحمن، والدكتور وحري عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، (عمان: دار الكرمل، ط١ ١٩٩٩)، ص ٣٣١.
٣٥. صلاح عثمان، التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج، (اربد: مؤسسة دار العلماء، ط١، ١٩٩٧)، ص ٢. وأيضاً محمد شفيق، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

٣٦. ثروت علي مكي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧-٨٠. وأيضاً السيد عليوة

<http://vb.arabsgate.com/archive/index.php/t-475871.html>

٣٧. إسماعيل سراج الدين، ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، (القاهرة: مركز ابن خلدون ودار الأمين، ١٩٩٧)، ص ١٥٢.

٣٨. ثامر كامل محمد، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥١، كانون ثاني ٢٠٠٠م، ص ١١٩. وأيضاً

G. Almond and Bingham Poweell "Comparative Politics", Little Brown and Company, Inc, N, Y, 1977, p144-165

٣٩. إعلان الحق في التنمية. اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٤١/١٢٨) المؤرخ في ٤ كانون الأول ١٩٨٦.

٤٠. إبراهيم النفاق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٨، ملاحظات على الأداء، (رام الله: برنامج دراسات التنمية ١٩٩٩)، ص ٣٣.

إن لا بد من العمل على إزالة كل المعوقات التي تحول دون المشاركة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو اقتصادية أو قانونية، لذلك من الواجب بل من الضروري تجاوزها باعتبارها عقبة حقيقية أمام المشاركة، وبالتالي لا بد من العمل على برامج وأنشطة تبين أهمية المشاركة سواء أكانت برامج تمكين وبناء قدرات أو أنها تأخذ الصفة التوعوية، وأن تتناول أهمية المشاركة ليس فقط في الأنشطة غير المنهجية وإنما في المنهاج المدرسي. استناداً إلى تربية اجتماعية وسياسية تؤسس لثقافة ايجابية في المجتمع.

الفصل الثالث

واقع المرأة الفلسطينية: بين الموروث الاجتماعي والمتغيرات المستجدة

الفصل الثالث

واقع المرأة الفلسطينية: بين الموروث الاجتماعي والمتغيرات المستجدة

أخذ النظام الأبوي بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧ في التراجع، لكن هذا التراجع لم يفضي إلى نقلة نوعية على صعيد العلاقات الأسرية. فقد ظلت المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة تواجه قدراً كبيراً من التمييز الاجتماعي ومن عدم المساواة في كثير من الحقوق، ليس على المستوى المؤسساتي فحسب، بل وعلى المستوى الأسري، فالنظام الأسري، ما زال يقوم على الأبوية، التي تقوم في الأساس على الهرمية وتُفوق الرجال ودونية النساء.

على الرغم من التغيرات التي حصلت على واقع المرأة، إلا أن واقعها الاجتماعي ما زال يعاني من مشكلات اجتماعية كبيرة وكثيرة، لعل أهمها مشاكل العنف والطلاق وما يترتب عليه من مشاكل مالية واجتماعية ونفسية تضعف قدرة المرأة على لعب دور فاعل في الحياة العامة بشكل عام والسياسة بشكل خاص.

تنشئ المفاهيم والأعراف الاجتماعية عند المرأة منذ الصغر على فكرة أساسية وهي الأنوثة، بمعنى عدم المساواة والقوامة، يضاف لها الخضوع والطاعة للذكور، وأن شأن المرأة أقل من شأن الرجل، وتحدد للأُم المكانة الثانية في بيتها، وتُهيأ الطفلة الصغيرة على أن واجباتها تقتصر على خدمة الذكور في العائلة وأن العمل الوحيد الذي يمكن للمرأة أن تحققه هو أن تكون زوجة وتحت جناح رجل، أي أقرب لمفهوم المرأة المعالة، وبالتالي عليها الخدمة والطاعة وإنجاب الأولاد لزوجها^{٤١}. هذا إلى جانب الطاعة والامتثال وغيرها من المفاهيم التي تقلل من شأن المرأة.

وبالنظر للحالات النادرة التي تتلقى فيها الفتاة تربية لا تقوم على التمييز ولا تزعر شعورها الطبيعي بالمساواة، وهذه حالات لا تتاح إلا في بعض العائلات، حيث يكون الأب غالباً هو من يحمل المفاهيم المختلفة عن مفاهيم محيطه، أو لدى بعض الأقليات الدينية كالطائفة السامرية في مدينة نابلس أو الأقليات القادمة من خارج فلسطين مثل الأرمن والشركس، والأب بهذه الحالة سوف يخاطر كثيراً بمنح ابنته الثقة والحرية لأن المجتمع لن يتعاطى معها بنفس الطريقة وسوف تجد أن المرأة التي تقر بأنها أدنى سوف تتجح أكثر في الحياة العملية والزوجية.

وحيث تعمل المرأة على صيانة حقوقها فهي لن تلجأ إلى المؤسسات العامة والمؤسسات الحقوقية، بل تلجأ إلى العائلة، وبالتالي هي مضطرة لقبول وصاية العائلة عليها، وبذلك تتحول الابنة إلى عبء ومصدر للقلق والمتاعب بينما يبقى الابن في الواقع هو من يحقق القوة والحماية والاطمئنان للأسرة. فالفتاة تتلقى كل هذه الجرعات في التربية المنزلية وتتلقى ما هو أسوأ في المدرسة أو الشارع أو البيئة حيث القصص الخرافية في التربية المنزلية، أما حين يرى المجتمع المرأة في ميادين العمل والوظائف وخصوصاً المرأة التي حققت منصباً ما ليكون مفاهيمه حول المرأة

٤١. نرين حاج محمود، المرأة في عرف المجتمع، مجلة الحوار المتمدن، ١٣-١١-٢٠٠٣.

الناجحة على صعيد العمل فإنه غالباً سيكون المثل الشائع «الله لا يحكم امرأة على امرأة» أو « لعن الله قوما حكمتهم امرأة». كما أن التفسير الخاطئ للدين، استناداً إلى الفكر الديني المحافظ، في طاعة المرأة للرجل، والقوامة، والضرب، والهجر وغيرها، تتحول جميعها إلى سلوكيات اجتماعية تكون المرأة أول ضحاياها^{٤٢}.

وهذا بحاجة إلى قيام رجال الدين بدور فعال لتبنيان مناصرة الإسلام وتكريمه للمرأة، حيث يلعب علماء الدين والخطباء والدعاة دوراً هاماً في التأثير على الرأي العام وتشكيله وقيادة المجتمعات لبناء توجهات حول المواضيع المختلفة لما يملكونه من تأثير وتواصل واحترام في أوساط المجتمع، لاسيما الشعبية منه، حيث يلقون احتراماً في المجتمع بوجه عام، ويجعل آراءهم مسموعة، فهم ينقلون تعاليم الدين الإسلامي إلى الناس بوسائل مختلفة^{٤٣}.

لقد حققت المرأة الفلسطينية مكاسب عبر نضالها الطويل، واستطاعت من خلال اندماجها داخل العمل والنضال أن تفرض نفسها على خارطة السياسة، وأن تسير خطوات باتجاه نظرة جديدة للمرأة الفلسطينية التي استطاعت أن تثبت جدارتها على ساحة النضال. واستطاعت المرأة الفلسطينية أن تحصل على بعض هذه الفرص إما نتيجة لظرف سياسي أو نتيجة تراكمات لتغيرات حدثت على مدى سنوات طويلة، عبرت فيها المرأة بصدق عن مكنون احتياجاتها، غير أن الانتكاسات المتتالية التي كانت تتعرض لها، نظراً لسيادة منظومة القيم والمفاهيم التي تتعارض بشكل أو بآخر مع توجهات المرأة التحررية. قللت من فرص الانتصارات التي كان بإمكانها إحرازها ببعض الجهد.

مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الشعبية الأولى في العام ١٩٨٧

كانت الانتفاضة الشعبية الأولى في العام ١٩٨٧ مناسبة للمرأة الفلسطينية للتعبير عن مشاركتها في النضال الجماهيري بشكل منظم ومستمر، ومثلت التظاهرات السياسية أكثر أشكال النضال استيعاباً لطاقت النساء، وهذا يدل على رغبة نسوية في الاندماج داخل المجتمع، بكل همومه. فقد كانت المرأة بحاجة إلى منحها فرصة حقيقية لتمارس حقها في التعبير والمشاركة، حيث اتسمت وضعيتها في الفترة التي سبقت الانتفاضة بمجموعة من السمات الأساسية، حيث ارتهن بروز نشاط المرأة في هذه الفترة، بالهبات النضالية التي كانت تستوعب معظم طاقات المرأة، وبمجرد انتهائها كانت المرأة تعود إلى ما كانت عليه في السابق. وهذا عائد إلى عجز الأطر النسائية في استيعاب المرأة الريفية، والمقيمت في المخيمات، بصورة واسعة، وهذا يشير إلى خلل في برامج وأهداف هذه الأطر وطرق تنفيذها، وكان ينبغي الالتفات إليها ومراجعتها.

٤٢ عبد الهادي أبو زهير، الأبعاد الاجتماعية للنساء المعنفات في المجتمع الفلسطيني «دراسة تطبيقية على جمعية المرأة العاملة الفلسطينية» رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٩، ص ١٣٧-١٤٥. وأيضاً منى بطيخ، المشاركة السياسية للمرأة في النظم السياسية والدستورية المصرية: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس - كلية الحقوق، ٢٠٠٩، ص ٢١٨-٢٢٥.

٤٣ للتفصيل أكثر، انظري، الشخ يوسف القرصاوي، إذا كان الإسلام ينصر المرأة ويكرمها كإنسان وكانتي وكينت وكزوجة وكأم وكعضو في المجتمع فهل يمكن أن نقف ضد الإسلام؟ صحيفة الدستور المصرية، الثلاثاء ٢٠٠٩/٨/٢٥، ص ١٣. وأيضاً، بللى غنام، عضو مؤتمر حركة «فتح» السادس، وعضو قيادة إقليم رام الله، مقابلة مع تلفزيون فلسطين، نشرة أخبار التاسعة مساءً، (الساعة ٩، ١٥)، الخميس ٢٠٠٩/٨/١٦.

شكلت الانتفاضة منعطفاً هاماً في نوعية ومضمون مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل الوطني، وذلك من خلال العديد من التنظيمات والأطر النسوية الجماهيرية التي انتشرت في الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد احتلت المرأة الفلسطينية مكانة هامة في النضال الوطني الذي قادته الحركة الوطنية الفلسطينية بفصائلها المختلفة، حيث برز دورها منذ نهاية السبعينيات وتعاضد مع اندلاع الانتفاضة والتي اتسمت بطابعها الشعبي الديمقراطي العميق، حيث شهد المجتمع خلالها بعض التحولات الديمقراطية والاجتماعية مكنت المرأة من انتزاع حقها المعن في الكفاح والمشاركة في أنشطة وفعاليات الانتفاضة وبرنامجها الوطني والديمقراطي^{٤٤}.

أسهم النضال الفلسطيني ضد "إسرائيل" في نشوء حركة نسائية نشطة وقوية شكلت جزءاً جوهرياً من النضال الوطني، وقد شاركت المرأة، في أثناء الانتفاضة، في المقاومة وفي التظاهرات ضد الاحتلال. ومنذ الانتفاضة أخذت الحركة النسائية بالتوسع في نشاطها ليشمل التصدي للتمييز وللعدو ولقضايا أخرى تمس حياة المرأة الفلسطينية، ولكن طاقة الأطر النسائية ظلت محدودة نتيجة لنقص الموارد وبفعل مقاومة الثقافة السائدة للتغيير الاجتماعي.

أعدت الانتفاضة الأطر النسائية إلى طابعها الخدمي في ظل غياب الدولة لتسد العجز الذي فرضته الظروف السياسية في تلك المرحلة كنتيجة لازدياد الحاجة إلى الخدمات. وتركزت الجهود على أعمال الإغاثة وخدمات رعاية الأطفال، وتعليم النساء المهارات التقليدية جنباً إلى جنب مع مقاومة الاحتلال من قبل المنظمات النسوية التابعة للفصائل السياسية. وهو الأمر الذي شكل دعماً للأحزاب ووسيطاً مهماً بين الفصيل والجماهير الفلسطينية.

خرجت المرأة الفلسطينية في الانتفاضة للشارع لتشارك في الاعتصامات والمظاهرات وتصطدم مع قوات الاحتلال، متحديّة بذلك الغازات السامة والرصاص والذبابات، وقدمت النساء فلذات أكبادهن فضلاً عن الأجنّة في بطونهن شهداء على درب الاستقلال والنصر جراء استنشاق الغازات السامة، أو الضرب على أيدي جنود الاحتلال. ولم يقتصر دور المرأة على ذلك فقط بل مارست دوراً فاعلاً وهاماً في تحريك وتنظيم الإمكانات النسائية من خلال توعية المرأة الفلسطينية لدورها في استمرار الانتفاضة.

من هنا يمكن القول أن عام ١٩٨٧ وما بعده يعد العصر الذهبي للمرأة الفلسطينية في النضال ضد الاحتلال، وذلك بسبب الدور الأساسي والمركزي الذي لعبته المرأة الفلسطينية شعبياً ونضالياً ضد الاحتلال، والمشاركة الكبيرة والفاعلة على كل المستويات، والدور البارز في مقاطعة البضائع الأجنبية والإسرائيلية، كما ساهمت في التعليم الشعبي عندما أغلقت المدارس، وفي زيارة الجرحى والمعتقلين ومتابعة ملفاتهم لدى المحامين وفي الاقتصاد المنزلي^{٤٥}. وقد حدث تطور لافت في تلك المرحلة على عملية المشاركة وهو تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع، بما دفع إلى تشكيل

٤٤. ربيحة ذياب، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، رئيسة اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، وعضو المجلس التشريعي عن حركة «فتح»، مقابلة شخصية، رام الله، ٢٠/٩/٢٠٠٧.

٤٥. إصلاح جاد، المرأة والسياسة، (جامعة بيرزيت: معهد دراسات المرأة ٢٠٠٠)، ص ٣٥، وأيضاً نادية حمدان، واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية «بحث ميداني»، (رام الله: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ١٢/٢٠٠١)، ص ٢٠.

«المجلس النسوي الأعلى للأطر النسوية في منظمة التحرير الفلسطينية» «قيادة العمل النسائي»^{٤٦} وعلى الرغم من هذه المشاركة للمرأة إلا أن ذلك لم ينعكس على مشاركتها السياسية خصوصاً داخل الفصائل، فلم يكن هناك إمراة واحدة عضواً في القيادة الوطنية الموحدة، أو على الأقل ممثلة لفصيلها في لجان التنسيق الفصائلية.

خلال الانتفاضة تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع. بالمقابل كان لنشاط المرأة الفلسطينية الفقيرة في مخيمات وقرى الضفة والقطاع، دور بارز وملاموس بصورة يومية في مقاومة الاحتلال عبر الانتفاضة، فقد «قدمت المرأة الفلسطينية نسبة (٧٪) من شهداء الأعوام ١٩٨٧-١٩٩٧ وسقطت كل من سهيلة الكعبي، وسحر الجرمي من مخيم بلاطة إلى الشرق من مدينة نابلس بالضفة الغربية في ١١/١٢/١٩٨٧، كأول شهيدتين في الانتفاضة الشعبية الأولى^{٤٧} و(٢٪) من جرحى الانتفاضة، وأكثر من (٥٠٠) معتقلة فلسطينية في السجون الإسرائيلية طوال مرحلة الاحتلال والانتفاضة، وقد تميز هذا الدور بطابعه العفوي والمنظم في ذات الوقت في جمعيات أو منظمات غير حكومية أو أطر نسوية أخرى، فقط كانت الدوافع الوطنية عبر انتماء الجماهير للقضية الوطنية من أجل تقرير المصير وحق العودة والدولة»^{٤٨}.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد لعبت المرأة الفلسطينية دوراً فعلاً لإفشال سياسة الاحتلال في فرض الحصار الاقتصادي على القرى والمخيمات حينما كانت المرأة تحمل كميات كبيرة من الغذاء وتتسلل مخترقة الحصار لمساعدة أهالي القرى والمخيمات المحاصرة، وكان لذلك أثر كبير في رفع معنويات الأهالي المحاصرين ومساعدتهم على الاستمرار في النضال اليومي، كما عملت المرأة الفلسطينية على توفير كميات كبيرة من الخبز عندما كانت، وعلى مدار الساعة تقوم بإعداد الخبز. وحينما لجأ الاحتلال إلى قطع الكهرباء ومنع الغاز لجأت المرأة الفلسطينية إلى استخدام «الطابون» لتوفير الخبز لأبناء الشعب الفلسطيني، ولم يكن هذا الأمر جديداً على المرأة الفلسطينية، حيث رفضت تاريخياً تلك الممارسات الاحتلالية سواء من خلال الاعتصامات أو إصدار البيانات^{٤٩}.

كما كان للمرأة الفلسطينية دور في تحرير العديد من شباب وأبطال الانتفاضة وأفراد المجموعات الضاربة من أيدي جنود الاحتلال حينما كان يلقي القبض عليهم فتقوم بتهدئتهم وتوفير أماكن آمنة لهم داخل البيوت أو الحقول، فضلاً عن حملها احتياجات المطاردين في الجبال والحقول من الغذاء والملابس، مما ساعدهم على الاستمرار في مطاردة الاحتلال والاختفاء لحمايتهم من الاعتقال، ولم يختصر دور المرأة على هذه الجوانب النضالية فقط، بل ساهمت في إنجاح برامج نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

٤٦ الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية، (رام الله: وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن ١٧-١٨ كانون أول ١٩٩٩)، ص٧٦. وأيضاً، غازي الصوراني المرأة والانتفاضة ١٩٨٧-١٩٩٣: دور

المرأة الفلسطينية تاريخه الحديث والمعاصر <http://www.sis.gov.ps>

٤٧ . إصلاح جاد، مفهوم الدور السياسي الرسمي وغير الرسمي، (رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية) «مفتاح»، وضعية المرأة الفلسطينية، دراسات وتقارير المجلد الأول، (٢٠٠٣)، ص٣٣.

٤٨ . «تقرير المرأة والرجل في فلسطين»، صوت النساء، العدد ٧٦، ١٥/١٩٩٩.

٤٩ ملحق رقم ١٣. الاحتجاج الصادر عن النساء الفلسطينيات في الأرض المحتلة بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٠ إلى الحاكم العسكري العام للضفة الغربية احتجاجاً على العقاب الجماعي. المصدر: جمعية إنعاش الأسرة.

لقد تحملت المرأة الفلسطينية معظم عبء رعاية الأسرى وذوي الشهداء والجرحى، ورعاية عشرات الآلاف من الرجال والأطفال الذين اعتقلوا أو أصيبوا في الانتفاضة، وازدادت مهامها صعوبة بسبب محدودية المرافق الطبية الفلسطينية وعمليات الحصار التي يفرضها الاحتلال والتي تعرقل وصول الفلسطينيين إلى المستشفيات الموجودة في الأراضي المحتلة وسفرهم إلى الخارج، وبسبب انتشار الفقر بين الفلسطينيين، فقد تعرضت المرأة لصعوبات كبيرة خاصة زوجات وأمهات آلاف الفلسطينيين الذين قتلوا أو أصيبوا أو اعتقلوا في السجون الإسرائيلية. وفي غياب نظام للضمان الاجتماعي في الأراضي المحتلة، اضطرت آلاف النساء اللواتي استشهد أزواجهن أو رُج بهن في السجون إلى الاعتماد على الأقارب والجمعيات الخيرية للبقاء على قيد الحياة.

أخيراً يمكن القول أن المشاركة هي تعبير عن الوعي الثقافي والسياسي، وهي من أبرز المحددات لقياس مدى تمتع المجتمع بثقافة الديمقراطية وما يترتب عليها من مشاركة سياسية فاعلة تطل كافة فئات المجتمع بما فيها المرأة، وبالتالي فإن مشاركة المرأة تعتبر مؤشراً رئيسياً في تحديد أولويات واحتياجات المجتمع من جهة، وفي صياغة الشأن العام من جهة ثانية، وكل ذلك مرتبط بنوعية ومقدار التمتع بهذا الحق باعتباره المعيار والمقياس الدقيق لمستوى التحولات الديمقراطية، وتعبيراً عن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وسموها ورفعتها. ومن هنا كلما كان المجتمع ديمقراطياً، وتالياً مشاركاً، تكون درجة الاستقرار والرخاء فيه أكبر وأشمل، ومن هنا فإن كل التضحيات التي قدمتها المرأة، وعلى الرغم من نشاطها وحضورها المميز، ومشاركتها ألفتة خلال الانتفاضة، إلا أن ذلك يؤسس لمرحلة جديدة من العمل النسوي يمكن البناء عليه، وأقصى ما وصلت إليه المرأة هو مشاركتها بنشاط أكثر في مؤسسات المجتمع المدني، التي شاركت المرأة بتأسيسها.

الفصل الرابع

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

في المؤسسات السياسية غير الرسمية والرسمية

الفصل الرابع

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

في المؤسسات السياسية غير الرسمية والرسمية

ينظر لعملية المشاركة السياسية على أنها أداة للقياس لأي نظام سياسي، كما أن هذه المشاركة هي واحدة من المؤشرات لطبيعة التفاعل بين شرائح المجتمع، هذه القاعدة هي الأساس الذي تنشأ عليه العلاقات الاجتماعية، والتراث والعادات والتقاليد، وكامل مكونات الهوية الثقافية، وتنشأ عليها أيضاً البنية الفوقية، بمعنى النظام السياسي والقانوني، ونظام القيم العامة والمفاهيم والاستراتيجيات والأهداف، بما يعني أن البناء الفوقي هو انعكاس حقيقي للبناء التحتي، يحمل خصائصه وسماته وقدراته وممكناته، مع ضرورة رؤية الفارق في دور البناء الفوقي الذي ينبغي أن يؤثر على الدوام في البناء التحتي بشكل تقدمي، تطويري، نمائي، فإن قراءة وتحليل واقع المرأة، كما الأحزاب السياسية وغير ذلك لا بد أن يتأسس انطلاقاً من ذلك.

إن تقدمية أو رجعية النظام السياسي تُقاس بمدى قدرته أو افتقاره لآليات واستراتيجيات ونظم قادرة على إطلاق أو كبح عملية التنمية التي تكون المرأة محورها، وإطلاق طاقات الفعل والإنتاج، وهو ما يشير إلى مدى تطور نمط العلاقات الاجتماعية، أو بقائها عند حدود ما أنتجته المراحل التاريخية السابقة.

إن دور المرأة ومشاركتها لا ينفصل عن وضعها في المجتمع بصورة عامة، وهو الوضع الذي سيحدد بدوره بمدى تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وإن العلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية، فمن الصعوبة بمكان أن تتطور أدوار المرأة وتحرر وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع، إلا إذا سمحت مرحلة تطور البنى الاجتماعية والسياسية في هذا المجتمع بذلك، وهي بدورها تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع.

عند النظر لكل مقومات وعناصر وتراكيب المجتمع الفلسطيني ببنائه التحتية والفوقية سلاحظ أن غياب السلطة، وغياب القانون، والنظام، وانفلات الوضع، وسيادة الفوضى، فضلاً عن غياب الاستراتيجيات التنموية، يؤدي إلى تكريس وتعميق الواقع المجتمعي بكل خصائصه ومميزاته المعروفة. إن القضاء الشعبي على سبيل المثال، أجدى وأقوى وأكثر فعالية من القضاء الرسمي، والأمن الذي تحفقه الجماعة عبر العلاقات العشائرية التوافقية أقوى وأكثر فعالية من الأمن الوطني، إن العادات والتقاليد هي أقوى بكثير من القانون الغائب والمغيب.

إن الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية يتطلب أولاً وفي الأساس تحرير الإنسان وإطلاق طاقاته ليصبح القوة الأساسية في المواجهة، ولا يمكن الحديث عن تحرير الإنسان طالما بقيت رواسب الاستبداد قائمة في المجتمع على شكل نظم حكم سلطوية وثقافة غير ديمقراطية، وما لم يشمل التحول الديمقراطي كافة مجالات المجتمع فإنه لا مجال للحديث عن تحرير الإنسان، لأن

الديمقراطية هي في جوهرها نهج في الحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وإدارة صراعاته بوسائل سلمية، وهي بهذا المفهوم تتطلب سيادة قيم معينة ومؤسسات وآليات تضع الديمقراطية بهذا المفهوم موضع التطبيق، فلا يمكن بناء الديمقراطية في أي مجتمع بدون إشاعة ثقافة ديمقراطية تعمق القيم الموجهة لسلوك المواطنين في هذا الاتجاه.

كما لا يمكن استكمال التحول إلى الديمقراطية بدون بناء المؤسسات التي تمارس من خلالها هذه الطريقة في الحياة، أو بدون توافر الآليات التي يتم من خلالها وضع هذه القيم الديمقراطية موضع التطبيق وشمولها المجتمع كله^{٥٠}. تنجح الديمقراطية في الغالب في تنظيم الصراع الطبقي سلمياً بقدر ما توفر للمجتمع نظاماً للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ينظم العلاقات بين أفراد وطبقات المجتمع من ناحية، والعلاقات بين الدولة والمجتمع من ناحية أخرى، وكذا بين مؤسسات الدولة سواء «التنفيذية، التشريعية، القضائية» من ناحية ثالثة. وغني عن الذكر أن هذا التنظيم للعلاقات في المجتمع وبين مؤسسات الدولة يفضي في النهاية إلى الآلية الرئيسية لتحقيق سلمية الصراع، وهي ما تعرف بتداول السلطة السياسية سلمياً بين مختلف الطبقات من خلال الانتخابات العامة الدورية.

إن المشاركة السياسية في الحياة العامة لم تعد منة من قبل النظام السياسي، بل أصبحت الآن أحد أهم أركان الحقوق السياسية الشخصية للمواطنين، والتي تناولتها المواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة، والتي ضمنتها دول كثيرة إلى مقدمات دساتيرها. إن حق المشاركة السياسية يتعدى إلى ما هو أبعد من المشاركة السياسية في عملية صنع القرار أو التأثير فيها، ليصل إلى إدارة شؤون البلاد بطريقة مباشرة، بمعنى المشاركة وقبول الخيار الديمقراطي على مستوى القيادة، وعلى ذلك فإن من حق الفرد المشاركة في جميع مناحي الحياة انطلاقاً من مسؤولياته وبالتالي فإن ظهور مفاهيم التعددية باعتبارها الغاية الأساسية للعملية السياسية المتمثلة في عملية التحول الديمقراطي تتطلب في المقام الأول ضرورة اعتراف النظام السياسي بجميع القوى السياسية والاجتماعية الموجودة في الدولة وحقها في تنظيم نفسها في أحزاب سياسية وجمعيات ونقابات عمالية ومهنية، وعدم وضع قيود على مكوناتها وممارساتها بغض النظر عن هويتها الاجتماعية وعقيدتها الدينية أو السياسية^{٥١}.

يؤكد الواقع أن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ما زالت متدنية وهي ليست بالمأمول، فعلى الصعيد الفلسطيني ما زالت المرأة الفلسطينية تواجه تحديات حقيقية فيما يتعلق بمشاركتها في النظام السياسي وعملية صنع القرار، على الرغم من إسهاماتها الفاعلة في عملية النضال الفلسطيني في كل مراحله. وبالرغم من كل الخطوات التي خطتها المرأة الفلسطينية نحو مشاركتها السياسية، إلا أنها ما زالت مشاركة متواضعة بالمقارنة مع حجم تضحيات المرأة وفعاليتها المجتمعية.

لقد تنامي دور الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل لافت بعد هزيمة حزيران في العام ١٩٦٧ وخاصة بعد تأسيس الجبهتين الشعبية والديمقراطية وتشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية من الشيوخ الفلسطينيين والجبهتين الشعبية والديمقراطية و«فتح»

٥٠. حامد خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، (دمشق: جامعة دمشق خريف ٢٠٠٠)، ص ١٢.

٥١. هدى ميكي، الجديد في التنمية السياسية: رؤية نقدية، <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/kashaf/abstract.asp>

وشخصيات مستقلة، وبعد نجاح الفصائل الفلسطينية في تحويل منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام ١٩٦٩ إلى مؤسسة مركزية فاعلة، الأمر الذي مكنها من توفير عناصر قوة جديدة وإظهار النضج الوطني والنضالي.

وبرغم هذا النضج، فقد انحسرت فرصة مشاركة المرأة في الهيئات الحزبية المختلفة للفصائل الفلسطينية، وإن تمثّل المرأة في اللجان المركزية في أربعة من الفصائل الفلسطينية «فتح»، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب» متباين من فصيل لآخر، ومع ذلك تبقى نسبة مشاركة المرأة هي الأعلى في الفصائل اليسارية مقارنة بحركة فتح وحركات الإسلام السياسي في فلسطين.

في التاريخ الفلسطيني المعاصر نجحت الفصائل في استقطاب أعداد ليست قليلة من النساء، برزت منهن أسماء مهمة، في ميدان النضال الوطني، غير أن المفاصل الأساسية بقيت محكومة إلى حد كبير بمعادلة طغيان العنصر الذكوري خصوصاً على مستوى الهيئات القيادية الأولى، مع أن معظم الفصائل حرصت على توفير حياة ديمقراطية بمعنى المواظبة على عقد المؤتمرات والاجتماعات واللجان، إلا إن المرأة ما كانت لتنتج في مجارة التنافس الداخلي لاحتلال المقاعد القيادية مع الرجال^{٥٢}. حيث لم تصل أي امرأة لمنصب الأمين العام أو الأمين العام المساعد حتى النصف الأول من العام ٢٠٠٨ لأي تنظيم أو فصيل فلسطيني لغاية اللحظة^{٥٣}.

مشاركة المرأة في فصائل العمل الوطني

حركة فتح

مع أن حركة «فتح» هي حركة علمانية وهي أكبر التنظيمات الفلسطينية من حيث العدد، إلا أن مشاركة المرأة في هيئاتها القيادية العليا هي الأقل من بين الفصائل والأحزاب الفلسطينية، حيث لا تشكل المرأة سوى نسبة قدرها ٥٪^{٥٤}. استناداً إلى الإحصائيات من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح مقابل ٤٪^{٥٥} من الأعضاء في اللجنة الحركية العليا، وهي التي تشكلت بعد اتفاق «أوسلو»، فقد تم تقسيم الوطن إلى منطقتين جغرافيتين: الضفة الغربية، حيث تتألف من «٦٧» عضواً، وقطاع غزة وتتألف من «١٥» عضواً، ومع ذلك نجد أن هناك تطوراً بسيطاً بخصوص تمثيل المرأة في حركة «فتح»، حيث نجد أنه ابتداءً من الثمانينات برزت بعض المؤشرات على تقدم تمثيل المرأة في مؤتمرات «فتح» العامة أولاً، ثم في مراكز اتخاذ القرار العليا فيما بعد. ففي

٥٢. على سبيل المثال من أبرز الأسماء التي انطوت في إطار الفصائل الفلسطينية في الداخل: فاطمة برناوي، رندة النابلسي، عائشة عودة، رسمية عودة، شادية أبو غزالة، لطيفة الحواري، ربيعة ذياب، رولا أبو دحو، روضة بصير، مها نصار، سهام البرغوثي، عفاف عليان، ماجدة المصري، مريم أبو دقة، زهيرة كمال، فاطمة الكردي، أمل خريشة، عائشة بكير، رنا النشاشيبي، سلوي هديب، أمل وهدان، نهي عوض الله، حنان بنورة، أمنة الريماوي، سمر هوش، عدالة الأثير، فيحاء عبد الهادي، دلال سلامة، ندى طوير، منى قعدان، عبير الوحيدوي.

٥٣. يستثنى من ذلك حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا، الذي انتخب عضو المكتب السياسي للحزب سهام البرغوثي بمنصب الأمين العام المساعد للحزب في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨، والبرغوثي أصبحت فيما بعد وزيرة الثقافة الفلسطينية بعد أن أدت اليمين القانونية مساء يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/١١/١٩ في رام الله كوزيرة في حكومة تصريف الأعمال الثانية التي ترأسها الدكتور سلام فياض .

المؤتمر الرابع لـ «فتح» في ١٩٨٠ احتلت النساء «١٤» مقعداً من «٤٥٠» «٣٪»، وانتخبت انتصار الوزير «أم جهاد» أول امرأة ممثلة في المجلس الثوري لـ «فتح». في المؤتمر الخامس في ١٩٨٩ مثلت «٨٠» امرأة من مجموع «١١٠٠» عضو «٧٪»، وصعدت «٦» نساء للمجلس الثوري وانتخبت أم جهاد للجنة المركزية لحركة «فتح»^{٥٤}.

ولكن سرعان ما انقلبت الأمور وتراجعت بعد عشرين عاماً، وقد تجلّى ذلك في المؤتمر السادس لحركة «فتح» الذي عقد يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٨/٤ في مدينة بيت لحم بالضفة الغربية، حيث لم يحالف الحظ في الفوز أي من النساء اللواتي ترشحن لعضوية اللجنة المركزية للحركة والتي تعتبر عودة إلى المربع الأول، وصفعة قوية موجهة للحركة النسوية والقوى الاجتماعية التي طالما ناضلت من أجل المرأة، وهي «انتصار» للقوى المحافظة داخل حركة «فتح» وخارجها، وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس طالب في كلمته الافتتاحية للمؤتمر المؤتمرين بضرورة انتخاب المرأة في الهيئات القيادية للحركة، وأثناء إلقائه لكلمته قال: «زلنا مجتمعاً ذكورياً». بعد أن جال بنظره على قاعة المؤتمر، قاصداً من خلال ذلك الحضور اللافت للمرأة مقارنة مع المؤتمرات الحركية السابقة، وعلى الرغم من الحضور = اللافت للمرأة في المؤتمر السادس، إلا أنه لم يكن بمستوى تضحيات المرأة وتطلعاتها، حيث أن نسبة مشاركتها التي لم تزيد عن «١٠٪» «من عدد الحضور».

ومع أن الرئيس محمود عباس أشار إلى «ذكورية» المجتمع إلا أنه عندما أشار إلى المرأة أشار لها على استحياء في نهاية كلمته الافتتاحية كما لو أنها غير حاضرة، حيث جاء ذكرها مع غيرها من قواعد حركة «فتح» مثل الطلاب والشبيبة والمثقفين. دون أن يكون هناك تخصيص في الحديث عن تضحيات المرأة أو نضالها أو توجيه التحية لها أو أفراد مساحة أكبر لها في الكلمة الافتتاحية، إن ذلك لم يكن مستغرباً، فعلى الرغم من وجود مئات المناضلات في صفوف حركة «فتح»، اللواتي شاركن في كل مراحل النضال الوطني الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية في العام ١٩٦٥. فالحركة تاريخياً لا تولي الاهتمام الكافي بالمرأة.

يذكر أن عدد المرشحين والمرشحات لعضوية اللجنة المركزية لحركة «فتح» بلغ «٩٦» «مرشحاً ومرشحة منهم «٦» نساء مرشحات وهن» انتصار الوزير «أم جهاد» جميلة صيدم، سحر القواسمي، ربيحة ذياب، مريم الأطرش، نجاه أبو بكر»، لانتخاب «١٨» عضواً من أعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم «٢٣» عضواً، وتعين «٤» أعضاء من قبل رئيس الحركة الرئيس محمود عباس. علماً أن عدد المنسحبين من الترشيح للجنة المركزية بلغ «٧» أشخاص وذلك صبيحة يوم الانتخابات، مع بقاء أسمائهم على أوراق الاقتراع، وقد بلغت نسبة التصويت ٨٠٪ من أعضاء المؤتمر الذي يحق لهم التصويت لانتخابات اللجنة المركزية والمجلس الثوري، علماً أن عدد أعضاء المؤتمر «٢٣٥٥» عضواً، ولم يتجاوز تمثيل المرأة في المؤتمر العام ال ١٠٪ من نسبة المشاركين^{٥٥}.

٥٤: جريدة القدس الاثنين ٢٠٠٩/٨/١٠، ص ٣٥. وأيضاً تلفزيون فلسطين الأحد ٢٠٠٩/٨/٩، الشريط الإخباري. وأيضاً أحمد الصياد، رئيس لجنة الانتخابات في مؤتمر السادس لحركة «فتح» تقرير لشيرين أبو عاقلة من رام الله، قناة الجزيرة، حصاد اليوم، الساعة ١١:٣٠ مساءً، الأربعاء ٢٠٠٩/٨/١٢.

٥٥: أنظري على سبيل المثال، جريدة القدس الاثنين ٢٠٠٩/٨/١٠، ص ٣٥. وأيضاً تلفزيون فلسطين الأحد ٢٠٠٩/٨/٩، الشريط الإخباري. وأيضاً أحمد الصياد، رئيس لجنة الانتخابات في مؤتمر السادس لحركة «فتح» تقرير لشيرين أبو عاقلة من رام الله، قناة الجزيرة، حصاد اليوم، الساعة ١١:٣٠ مساءً، الأربعاء ٢٠٠٩/٨/١٢.

أما انتخابات المجلس الثوري لحركة «فتح» فقد كانت أفضل حالاً من انتخابات لجنّتها المركزيّة، فقد فازت «١١» امرأة في عضوية المجلس الثوري البالغ عدد أعضائه «١٢٠» عضواً، واللافت أن أمانة جبريل الناشطة الفلسطينية في لبنان قد حازت على أعلى الأصوات في الانتخابات «١١٢٦» صوتاً بل وأن الفائزين في المركز الثالث والرابع أيضاً من النساء. ويعتبر المجلس الثوري هيئة قيادية وسيطة في حركة «فتح» ويراقب المجلس الثوري، الذي يضم «٨٠» عضواً منتخبين و«٤٠» عضواً معينين «٢٠» عضواً من منهم من الكفاءات الأمنية والمدنية، إضافة إلى تعيين «٢٠» عضواً من الأسرى وأعمال اللجنة المركزية ويملك المجلس الثوري حق حجب الثقة عن ثلث أعضاء اللجنة المركزية فضلاً عن أنه من يحدد سياسة حركة «فتح» في مختلف المفاصل الهامة في تاريخ الشعب الفلسطيني، يذكر أن الوجوه الجديدة سيطرت على مقاعد المجلس الثوري بفوز «٧٠» عضواً جديداً، بينهم «٦» مسيحيين إلى جانب عضو يهودي هو «أوري ديفيس»، هذا بالإضافة إلى «١١» امرأة من بين الأعضاء.

بلغ عدد المرشحين والمرشحات لعضوية المجلس الثوري لحركة «فتح» «٦١٧» عضواً لانتخاب «٨٠» عضواً من أصل «١٢٠» عضواً، من بينهم «٦١» امرأة، إن النتائج التي أفرزتها انتخابات المجلس الثوري مقارنة مع اللجنة المركزية مردها إلى عدة أسباب لعل أهمها أن عدد أعضاء المجلس الثوري «١٢٠» عضواً وهو عدد أكبر بكثير من أعضاء اللجنة المركزية «٢٣» عضواً، كما أن المجلس الثوري هو أقل أهمية من اللجنة المركزية لجهة اتخاذ القرار أو التأثير عليه، فاللجنة المركزية هي القيادة الفعلية للحركة وهي التي تدبر العمل اليومي، ويقع على عاتقها القيام بكل المهام التنظيمية والسياسية والمالية وغير ذلك بشكل يومي.

كما ينظر لمهام المجلس الثوري أنها أقل من مهام اللجنة المركزية لجهة التحمل والضغط واتخاذ القرارات المصيرية والخطرة التي تحتاج إلى رباطة جأش وصبر وقدرة على المناورة وبعد نظر، والتي تكون بحاجة إلى «قوة»، أما داخلياً فإن هناك إمكانية لبناء تحالفات بين المرشحين والمرشحات لعضوية المجلس الثوري وهي أكبر وأسهل من اللجنة المركزية، وبالتالي يعطي ذلك مرونة وقدرة عالية على التصويت والانتخاب بين المرشحين، هذا بالإضافة إلى تمتع غالبية مرشحي اللجنة المركزية بالعلاقات الجيدة بأعضاء المؤتمر، وذلك بسبب أنهم يمثلون مراكز قوى داخل السلطة ويتمتعون بنفوذ وشبكة مصالح من شأنها أن تلعب دوراً فعالاً في التصويت، بل وفي الضغط على الأعضاء لانتخابهم بسبب المصالح المتشابهة، كذلك فإن التحالفات بين أقاليم حركة «فتح» كانت ظاهرة للعيان من خلال نتائج انتخابات المجلس الثوري والتي أعطت الداخل حجم تمثيل أكبر وأكثر من السابق، هذا إلى جانب التحالفات المناطقيّة والقطاعية والولاءات الشخصية، والتي أفرزت هذه النتيجة، بعبارة أقصر كان الموقف أوبياً وليس تنظيمياً أو وطنياً.

كما أنه ومن خلال متابعة الانتخابات التي تشارك بها حركة «فتح» سواء أكانت رئاسية أو تشريعية أو بلدية أو نقابات مهنية وعمالية، أو مجالس طلابية، وغيرها من الانتخابات يلاحظ أن أبناء الحركة ومناصريها لهم اتجاهين اثنين في الانتخابات الأولى هو انتخاب مرشحي الحركة أي القائمة بأكملها إذا كان لا يسمح بالانتخاب الفردي، أما الاتجاه الثاني فهو انتخاب بعض مرشحي الحركة ومن ثم القيام باختيار مرشحين آخرين من قوائم أخرى، استناداً إلى عناصر القرابية أو المنطقة الجغرافية أو الانتماء السياسي أو العلاقة الاجتماعية أو غيرها من الدوافع والأسباب،

بمعنى أن هامش الاختيار وصعوبته والأفضلية تبقى محدودة في اللجنة المركزية، مقارنة مع المجلس .

جدير بالذكر أن المؤتمر السادس لحركة «فتح» أقر عدد أعضاء المجلس الثوري ب(١٢٠) عضواً يتم انتخاب «٨٠» عضواً بالاقتراع السري المباشر، وبعد ذلك يتم تعيين «٤٠» عضواً «٢٠» عضواً من المعيّنين من الكفاءات الأمنية والمدنية، إضافة إلى تعيين «٢٠» عضواً من الأسرى، ولكن نتائج الانتخابات أفضت إلى تساوي العضو (٨٠ و ٨١) بنفس عدد الأصوات، مما استوجب عضويتها في المجلس الثوري، وهما (شامي الشامي، ونعيم أبو الحمص، والذان حصلاً على ٤٣٦ صوتاً لكل واحد منهما). علماً أن عدد المنسحبين من الترشيح لعضوية المجلس الثوري بلغ «٤٢» شخصاً، وذلك صبيحة يوم الانتخابات، مع بقاء أسمائهم على أوراق الاقتراع^{٥٦}.

فصائل اليسار

أما فصائل اليسار، وبالرغم من أن حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» الذي أنشق عن الجبهة الديمقراطية مطلع تسعينيات القرن الماضي يعد حزباً صغيراً مقارنة مع الأحزاب الأخرى، إلا أن نسبة مشاركة المرأة ترتفع إلى «٣٠٪» و يبلغ تمثيلها «١٩٪» في لجناتها المركزية، فيما تزيد نسبة مشاركة المرأة في هيكلية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الضفة الغربية عنها في غزة، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في القيادة المركزية في الضفة الغربية «١٨٪» بينما كان نصيب قطاع غزة «١٣٪»، أما في اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الضفة الغربية فقد وصل إلى «١٩,٥٪» بينما بلغ «١٦,٥٪» في غزة، وتمثل مشاركة المرأة ما نسبته «١٠» من اللجنة المركزية العامة للجبهة^{٥٧}.

إن مشاركة المرأة في الفصائل والأحزاب السياسية لم تترك أثراً على تحسين مشاركتها في الحياة السياسية، إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الرجل، حيث كان دور المرأة منحصراً في مكان معين داخل هذه الأحزاب دون توليها مراكز صنع القرار، و برغم وجود أحزاب كانت تتبنى فكرياً تنويرياً يدعم دمج المرأة في الحياة السياسية والعامة، غير أن الفجوة ظلت واسعة بين التنظير والواقع الفعلي للمرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية، ولكن بالرغم من تراجع بعض الأحزاب والفصائل وتقدم البعض، وظهور أحزاب جديدة على الساحة الفلسطينية، فإن كل هذا وذلك لم يغير من الواقع لجهة مشاركة المرأة، أو إنصافها حتى على المستوى الداخلي للأحزاب والفصائل.

أثبتت التجربة أن موضوع مشاركة المرأة ليس مركزياً بالنسبة للفصائل من الناحية العملية، وربما هذا يفسر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة الحالية، خاصة في ظل غياب إستراتيجية واضحة لدى تلك الأحزاب حول وضع المرأة الفلسطينية،

٥٦. شخص نظراي على سبيل المثال، صحيفة القدس، الأحد ١٦/١٨/٢٠٠٩، ص ١ و ٣٧. وأيضاً

٥٧. <http://www.fatehconf.ps/atemplate.php?id=727> الموقع الرسمي للمؤتمر السادس لحركة «فتح».

٥٧. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية: المرأة والرجل في فلسطين: اتجاهات وإحصاءات، رام الله ١٩٩٨، ص ١٥٩-١٨٤.

وعدم تحديد رؤية واضحة لكل حزب على حدة، وتحديد موقفه من المرأة وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل تطبق على أرض الواقع، على الرغم من تناول أدبيات الفصائل لعملية تحرر المرأة ورفعها شعارات تطالب بتحريرها وإعطائها الدور الذي يليق بها، ولكن كل ذلك لم يرق إلى المستوى المطلوب وبقيت شعارات تستخدم وقت الحاجة.

وبسبب تسليم أو استسلام المرأة في بعض الأحيان للأمر الواقع وعدم قدرتها على منافسة الرجل على المناصب القيادية الأولى، فإن ذلك أدى إلى إفساح المجال أمام الرجل للهيمنة على كل المناصب السياسية القيادية داخل الفصيل السياسي، في حين أن المرأة تلعب دوراً ثانوياً داخل الأحزاب والفصائل السياسية، وأن نشاطها لم يسعفها بأكثر من ذلك، وبالتالي ما زالت المرأة تعاني من هذه الوضعية لغاية اللحظة، بحيث اقتصر دور المرأة سياسياً على التعبئة والتأطير والأعمال التضامنية والإعلامية البسيطة. وقد تأثرت المرأة الفلسطينية بهذه الوضعية وبالتهميش السياسي الذي يمارس عليها داخل الأحزاب والفصائل السياسية، الأمر الذي جعل أعداداً كبيرة تتراجع عن الانخراط في الأحزاب خلال السنوات الأخيرة.

ورغم خوض المرأة غمار تجربة الممارسة السياسية، إلا أنها تشعر بخيبة أمل من طريقة تعامل الأحزاب السياسية مع قضاياها، ووضعيتها ونشاطها داخل هذه الأحزاب، وهذا الأمر جلي وواضح جداً على المستوى العملي، لذلك تجد المرأة نفسها شيئاً فشيئاً خارج اللعبة السياسية، خاصة تعامل الأحزاب مع المرأة باعتبارها مجرد آلة تنفيذية ووسيلة احتياطية تسخر أثناء الحملة الانتخابية، من أجل حشد الجماهير و تعبئة الأصوات المؤيدة للأحزاب.

وقد استمر هذا الوضع على حاله، بل إن ثمة تراجعاً في دور المرأة القيادي في مستويات القرار، فلقد زاد من المشكلة أن المسافة بين المؤتمرات الحزبية تباعدت، وأن القيادات ظلت متمسكة بمواقفها القيادية حتى الممات، وتكاد بعض الأحزاب تشكو من غياب كامل لآليات الديمقراطية الداخلية.

الواقع أن تدهور أوضاع المرأة وغياب الديمقراطية في الأحزاب، وحتى في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، دفع بالكادر النسائي إلى الابتعاد عن القيادة والإبداع قانعات بالدور الخدمي، وظلت العناصر القيادية النسائية على حالها من حيث العدد، وفي بعض الأحزاب تدهورت الأوضاع أكثر^{٥٨}.

فالأحزاب والفصائل المندرجة في إطار ما يمكن تسميته التيار اليساري الديمقراطي، فقدت الكثير من كادراتها النسائية، اللواتي تسربن إلى ميادين العمل الاجتماعي، والعمل الأهلي عموماً، فالفصائل كرسست جل اهتمامها وبرامجها، على الهم السياسي، الذي طغى على خطابها وبرامجها، ونضالاتها، بحيث لم تعر العمل الاجتماعي، والداخلي عموماً، أدنى اهتمام يذكر، وطالما كان الأمر كذلك، فإن الرجل هو من بقي الأقدر على خوض وتحمل أعباء الكفاح، فيما اقتصر دور المرأة على التعبئة، وبعض الأعمال التضامنية، والإعلامية البسيطة.

٥٨. سهام البرغوثي، عضو المكتب السياسي للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» و رئيسة اتحاد لجان العمل النسائي، مقابلة شخصية، رام الله، ٢٠٠٨/٦/١١.

لقد أصاب التراجع القوى السياسية الفلسطينية ومنها حركة "فتح" التي توصف بأنها حركة علمانية وطنية، لكنها في ممارساتها ومواقفها من المرأة محافظة وتقليدية، وهي أقرب إلى الحركة الإسلامية في توجهاتها الدينية، وإن عدم وجود قوة تعبيرية في المجتمع الفلسطيني أفسح المجال وبسهولة لميل الموقف باتجاه القوى الدينية على حساب القوى العلمانية، وهذا سبب مهم في التراجع الاجتماعي، وسيادة الثقافة الرجعية المحافظة، وانتشار اللباس المحافظ بين النساء ذوات البعد الإسلامي، بل وانتشار الحجاب بين اليساريات على وجه التحديد، مما يستوجب دراسة هذه الظاهرة لما لها من دلالات، وانتشار التوجه الديني المتطرف بين مختلف الأوساط الاجتماعية، هذا إلى جانب تراجع القوانين والتشريعات الوطنية التي تدعم الحرية والمساواة والمشاركة المجتمعية للمرأة.

إن عدم وجود قوى يسار فاعلة يمكن أن يسند لها هذا الدور في الوقت الحالي، يتطلب نظرة فاحصة إلى قوى ومؤسسات وشخصيات أكاديمية ووطنية قد تكون مستقلة، للمساهمة بشكل جدي في صياغة إستراتيجية مجتمعية تعزز من دور المرأة، وفي الوقت الحالي لا يوجد إلا مؤسسات المجتمع المدني التي يمكن لها أن تلعب بعضاً من الدور، فهي البديل المناسب حالياً لغياب اليسار، فلم يعد اليسار يساراً بفعل الظروف الموضوعية والذاتية التي مر بها، وهو الآن لا يستطيع الوقوف أمام التحديات السياسية والاجتماعية لا على المستوى الخارجي ولا على المستوى الداخلي، سيما وأن هناك مجموعة كبيرة من الأسئلة والمواقف التي ينتظر أن يجيب عليها أو أن يتخذ موقفاً بشأنها، ولكنها معلقة بفعل عدم القدرة على الحركة، فاليسار اليوم أشبه ما يكون بإنسان مشلول لا يتحرك فيه إلا رأسه.

مشاركة المرأة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

أما اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فلم تتمثل المرأة بها نهائياً^{٥٩}. أما السلك الدبلوماسي فلم يكن به غير «لبلى شهيد» التي تم تعيينها كأول سفيرة فلسطينية معتمدة في «إيرلندا» عام ١٩٨٥، وحالياً لا يزيد العدد عن خمس سفيرات، وذلك حتى «سبتمبر» أيلول ٢٠٠٩. أما المجلس التشريعي كهيئة تمثيلية منتخبة، فقد ترشحت لعضويته «٢٨» امرأة من بين «٦٧٢» مرشحاً وذلك في العام ١٩٩٦. واستطاعت خمس نساء الفوز في عضوية المجلس مقابل «٨٣» رجلاً، والذين سيصبحون فيما بعد أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني. وعلى صعيد مشاركة المرأة في الطواقم الفنية الخاصة بمؤتمر مدريد للسلام، فقد تم ضم «٦٦» امرأة لهذه الطواقم من أصل «٣٦٦» مشاركا. أما مشاركة المرأة في مفاوضات الوضع الدائم فقد كانت مغيبة^{٦٠}.

مشاركة المجلس الوطني الفلسطيني

إن مشاركة المرأة في المجلس الوطني الفلسطيني لم تكن أفضل حالاً من غيرها من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، فقد بلغ عدد النساء حتى العام ١٩٨٧ ثماني نساء من مجموع ٥٩. وذلك لغاية يوم الأربعاء ٢٦/٨/٢٠٠٩، حيث تم اختيار الدكتورة حنان عشاوي عضواً جديداً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كأول امرأة تشغل هذا المنصب في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية، جدير بالذكر أن المجلس الوطني الفلسطيني عقد جلسة استثنائية له يوم ٢٠٠٩/٨/٢٦ في مقر المقاطعة في مدينة رام الله، وكان على جدول أعماله اختيار ستة أعضاء جدد للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٦٠. الثامن من آذار، ملحق تصدره وزارة شؤون المرأة، ٢٠٠٤/٣/٨، ص ١٠.

«٤٢٦» عضواً، أي بنسبة «٨,١٪» يمثلن جميعاً اتحاد المرأة الفلسطينية، وقد نجح الاتحاد العام للمرأة بتمثيل الخمس عشرة امرأة وهن كافة عضوات الهيئة الإدارية في المجلس الوطني بعد عام ١٩٩١. أما في جلسة المجلس الأخيرة التي عقدت في عام ١٩٩٦ في غزة فقد أصبح عدد النساء «٥٦» من «٦٨٨»، أي بنسبة «٨٪». وهذا يشير إلى زيادة تمثيل المرأة بشكل مستمر في هذا المجلس بعد أن كن ممثلات بعضوين فقط في بداية السبعينيات. ربما لا يعني هذا التمثيل شيئاً على مستوى البرامج والخطط الموجهة للمرأة، ولا يخفف من ذكورية البناء السياسي الفلسطيني في تلك الفترة، وكذلك الثقافة السياسية الذكورية وفي الممارسة داخل أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية المختلفة^{٦١}.

مشاركة المرأة في السلطة الوطنية الفلسطينية

لم يختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق بمشاركة المرأة في السلطة الوطنية الفلسطينية، عن مرجعيتها في منظمة التحرير الفلسطينية، فعندما تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية، جرت للمرة الأولى انتخابات رئاسية وتشريعية في ١٩٩٦/١/٢٠ أسفرت عن انتخاب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. يذكر أن السيدة سميحة خليل نافست الرئيس عرفات على منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعتبر بذلك أول سيدة عربية تتنافس على هذا المنصب، وقد تشكلت في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات ٨ حكومات فلسطينية، وذلك في الفترة الممتدة من ٢٠ «مايو» أيار ١٩٩٤ وحتى ١٢ «ديسمبر» تشرين الثاني ٢٠٠٣. فقد تشكلت الحكومة الأولى في ٢٠ «مايو» أيار ١٩٩٤، وانتهت بمرسوم رئاسي في ١٦ «يناير» كانون ثاني ١٩٩٦.

فعلى صعيد السلطة التنفيذية لم يكن هناك أكثر من وزيرتين^{٦٢} في أحسن الأحوال من أصل «٢٤» وزيراً على الأقل، وقد شغلت المرأة بعض الحقائق الوزارية التي تعرف تقليدياً أنها تصلح للمرأة أكثر من الرجل كالشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم وشؤون المرأة، وتعتبر انتصار الوزير زوجة الشهيد خليل الوزير «أبو جهاد» أول وزيرة لوزارة الشؤون الاجتماعية في فلسطين عام ١٩٩٤ زهيرة كمال أول وزيرة لأول وزارة لشؤون المرأة في فلسطين عام ٢٠٠٣ وفاطمة البرناوي أول قائدة لجهاز الشرطة النسائية في فلسطين عام ١٩٩٤، وبقيت الحكومات الفلسطينية المتلاحقة تشكل بنفس الصيغة، حيث أظهرت المعطيات الإحصائية على صعيد الحياة السياسية والعامية، أن نسبة الإناث من بين مجمل الأعضاء في مجلس الوزراء بلغت حوالي «٩,٥٪» خلال العام ٢٠٠٧ مقارنة مع «٤,٠٪» خلال العام ٢٠٠٦^{٦٣}. وبيبين لنا الجدول أدناه توزيع الوظائف العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية بين الرجل والمرأة.

٦١. إصلاح جاد، مفهوم الدور السياسي الرسمي وغير الرسمي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

٦٢. أدت خمس وزيرات وهن (خلود دعيبس لوزارة السياحة، وسهام البرغوثي لوزارة الثقافة، وماجدة المصري لوزارة الشؤون الاجتماعية، ولميس العلمي لوزارة التربية والتعليم)، اليمين القانونية في رام الله مساء يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٥/١٩ أمام الرئيس محمود عباس كوزيرات في حكومة تصريف الأعمال الثانية التي ترأسها الدكتور سلام فياض. كما أدت (ريbecca ذياب كوزيرة لشؤون المرأة اليمين القانونية أمام الرئيس محمود عباس، يوم الخميس ٢٠٠٩/٦/٤، أيضاً وزيرة خامسة في ذات الحكومة)، يبقى أن نقول أن جميع الحقائق الوزارية التي أنيطت بالمرأة من تاريخ تشكيل السلطة كانت وزارات خدمية وليست وزارات «سيادية».

٦٣. منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠٠٨.

مشاركة المرأة في الهيئات المحلية

كما أن الأمر لم يختلف في مشاركة المرأة في الهيئات المحلية، فمشاركة المرأة ووصولها إلى رئاسة البلدية هو حديث العهد، فقد وصلت المرأة لأول مرة في التاريخ الفلسطيني إلى رئاسة البلدية في العام ٢٠٠٥، فعلى الرغم من قرار وزير الحكم المحلي إدخال العنصر النسوي للبلديات منذ النصف الثاني من عقد التسعينيات، وعلى الرغم من أنها كانت بداية قد تبدو أنها خطوة في الاتجاه الصحيح، رغم ارتباطها بما قامت به المؤسسات النسوية من جهود حثيثة، إلا أنها تبقى نوعاً من الديكور والزخرفة التي تلائم العصر لإظهار الوجه الحضاري والحداثي للسلطة، والتماشي مع ركب التطور.

فمن خلال الإطلاع على أدبيات وزارة الحكم المحلي ونشاطاتها المختلفة. يلاحظ اهتمام بارز بأهمية مشاركة المرأة في الوزارة وهيئات الحكم المحلي على اختلافها. وتقوم الوزارة ومن خلال برنامج المرأة ببناء قدرات وتمكين المرأة بهدف إدماجها في برامج ومشاريع وخطط وسياسات الوزارة، وصولاً إلى تكافؤ الفرص في مشاركة عادلة للمرأة في هيئات الحكم المحلي، وزيادة عضويتها، ونتيجة لهذا البرنامج وما يطرحة من نشاطات، فإنه لم يؤثر ولم يؤث ثماره في دعم مشاركة النساء في الهيئات المحلية بشكل لافت، حيث إن عدد الإناث في الهيئات المحلية «٥٢» مقابل «٣٥٣٥» من الذكور^{٦٤}.

تاريخياً لم تتبوأ أي امرأة فلسطينية منصب رئيس بلدية أو مجلس قروي أو لهيئة محلية، فقد كان رؤساؤها من الذكور، وذلك حتى تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد استلمت السلطة الوطنية قطاع الحكم المحلي متهاكماً مفتقداً للحد الأدنى من الإمكانات، وذلك بسبب إجراءات الاحتلال الممنهجة، وكان من ضمنها تعيين رؤساء بلديات هم في الأصل «عملاء» لها، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى تعيين رؤساء بلديات من ضباط الاحتلال لإدارة بلديات بعض المدن، وكان الاحتلال يهدف من وراء ذلك إلى ضرب البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني.

وما أن باشرت وزارة الحكم المحلي مهام عملها، حتى بدأت بتشكيل إدارات معينة من قبلها لإدارة البلديات والمجالس القروية والمحلية، وفي هذه الأثناء عين وزير الحكم المحلي مجلساً قروياً لقرية «خربة قيس» في محافظة سلفيت في شمال الضفة الغربية في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتي ترأسته «سهير حسن طه»^{٦٥}.

شكلت المرأة (٠,٥٪) من نسبة المعينين في المجالس البلدية والقروية ولجان المشاريع، وذلك في عام ١٩٩٧، وارتفعت النسبة في عام ٢٠٠٠ إلى (١,٨٪) إلى أن وصلت إلى معدل (١,٨٪) في عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بعد إجراء أربع مراحل من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بفضل «الكوتا» التي عملت عليها وزارة شؤون المرأة مع مؤسسات المجتمع المدني، حيث تم تخصيص مقعدين للنساء في المجلس المحلي بغض النظر عن عدد أعضاء المجلس، وبلغت نسبة النساء في المجالس المحلية نتيجة للانتخابات التي جرت على أربع

٦٤ برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية، (فلسطين، حزيران ٢٠٠٢)، ص ٥٦.

٦٥ بعد الانتخابات البلدية التي جرت في العام ٢٠٠٥ جرى انتخاب كل من جانيث ميخائيل كأول رئيس لبلدية مدينة رام الله، وفتحية البرغوثي كأول رئيس لبلدية بني زيد الغربية التي تضم قرى «بيت ريماء ودير غسانة» في محافظة رام الله، وفاطمة سحويل كأول رئيس بلدية في قرية عبوين في محافظة رام الله حيث كانت المناصب في تلك البلديات وغيرها حكراً على الرجال.

مراحل في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، في المرحلة الأولى حوالي «١٧٪»، وفي الثانية كذلك، وفي الثالثة حوالي «٢٠٪» وفي الرابعة حوالي «١٩٪»، بمعنى أن نسبة النساء في المجالس المحلية ارتفعت من «٢٪» قبل الانتخابات إلى حوالي «١٨٪» في المراحل الانتخابية مجتمعة^{٦٦}.

يعود سبب تدني مشاركة المرأة في الهيئات المحلية إلى أسباب عديدة، فمنها ما هو اجتماعي، أو ديني، أو فصائلي، مما أدى إلى خلو بعض الهيئات المحلية من عضوية النساء في الضفة الغربية، في الوقت الذي تخلو فيه كافة الهيئات المحلية في قطاع غزة من وجود النساء. ويلاحظ أن تعيينات النساء في الهيئات المحلية استندت على معيارين: الأول معيار الانتماء السياسي، أما المعيار الثاني فهو العشائري، وبالتالي لم يكن لمعيار الكفاءة والإمكانية مكان في عملية التعيين.

وحتى مبدأ التعيين سالف الذكر فقد احتاج ليس فقط لموافقة الوزارة والوزير وإنما إلى موافقة أعضاء اللجنة حتى يتسنى للنساء دخولها. وبالتالي زجت المرأة في صراع لم تكن لتقوى على مواجهته لأسباب اجتماعية وسياسية، وحتى بعد تعيين النساء في الهيئات المحلية فإن الأمور لا تنتهي عند حد الاعتراض أو الزجر لوجودهن، بل يتعدى ذلك لدرجة عقد اجتماع اللجنة المحلية بعد العاشرة مساءً، مما اضطر النساء إلى عدم حضور الاجتماعات، وأدى إلى إسقاط عضويتها أو تقديم استقالتها من عضوية اللجنة لعدم تمكنها من القيام بالأعباء المطلوبة.

أما على مستوى الوزارة فإن الأمر لا يقل سلبية عما هو قائم في الهيئات المحلية حيث أن توزيع المرأة الموظفة في الإدارة بالمقارنة مع الموظفين الذكور، حيث تنحصر درجات الإدارة العليا، (الوزير، الوكيل، الوكيل المساعد، مدير عام الوزارة) بالرجل، وتشكل المرأة الموظفة في الوزارة «١٩٪» من مجموع الموظفين، ويتركز تواجدها في مقر الوزارة في كل من رام الله وأريحا وغزة، وتشغل «٥٢٪» من الوظائف في الوزارة وظيفه عاملة نظافة و عاملة مقسم ومساعدة إدارية وسكرتيرة، ويدل هذا على ضعف وجود المرأة في المراكز القيادية والإدارية العليا والمتوسطة^{٦٧}.

يمكن القول إن تأسيس الدوائر الإدارية الخاصة بالمرأة مثل «وحدة المرأة في الوزارات» في مؤسسات السلطة المختلفة، ومن ضمنها الوزارات لا يعكس بالضرورة، توجهها رسمياً من الناحية العملية لإشراك المرأة أو زيادة مشاركتها وفعاليتها، بل إن هذه الدوائر لا تعدو كونها مجرد تسميات، وتستخدم في بعض الأحيان لمعاقبة بعض الموظفين والموظفات، فهي لا تنتج شيئاً، وإنما تحتضن عشرات الموظفين والموظفات دون أي فائدة أو إنتاجية سوى البطالة المقنعة، حتى لو اعتبرها البعض مفيدة في إيجاد بعض فرص عمل. وعلى الرغم من استحداث دوائر ووحدات النوع الاجتماعي في الوزارات، ودوائر المرأة والطفل في المحافظات المختلفة، إلا أن هذه الدوائر والوحدات تعاني من عدم تخصيص ميزانية خاصة بها لتنفيذ الخطط والبرامج والأنشطة المناطة بها^{٦٨}.

٦٦. منشورات وزارة الحكم المحلي الفلسطينية ٢٠٠٦.

٦٧. زهيره كمال، إستراتيجية النهوض بالمرأة الفلسطينية وتضمن النوع الاجتماعي، (رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ١٩٩٧)، ص ١٩.

٦٨. انطلاقاً من هذه الرؤية قامت وزارة شؤون المرأة بالعمل على استصدار قرار من مجلس الوزراء في إنشاء وحدات للمرأة بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣ قرار رقم (١٥/١٢/٠٩ م.و.أ.ق) لسنة ٢٠٠٥ والفاضي بحث الوزارات خاصة الكبرى منها ذات العلاقة = على إنشاء وحدات لشؤون المرأة في الوزارات، حيثما كان هناك حاجة وضرورة وكلما كان ذلك ممكناً إلا أن صيغة هذا القرار

مشاركة المرأة في السلطة التشريعية

ولم تكن مشاركة المرأة في السلطة التشريعية أفضل حالاً منها في السلطة التنفيذية، ذلك أن منظمة التحرير كانت تعتمد نظام التعيين في برلمانها منذ تأسست عام ١٩٦٤ وما زالت.

شاركت المرأة بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ١٩٩٦ والتي أعطت مؤشراً للنشاط السياسي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية، ولكن بالرغم من كبر حجم المعوقات السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والتنظيمية التي واجهت المرأة، إلا إنها وجدت في الانتخابات الأولى مدخلاً لإثبات حقها ومشاركتها، حيث ترشحت «٢٨» امرأة^{٦٩} بواقع «١٤» امرأة في قطاع غزة و«١٤» امرأة في الضفة الغربية، من أصل «٦٧٢» مرشحاً وذلك للتنافس على «٨٨» مقعداً في المجلس التشريعي، وفازت خمس نساء فقط، فكانت نسبة الفوز للمرأة «٥,٦٪» (وقد أصبح هناك وزيرتان في الحكومة أي بنسبة «٧٪»). وبلغت نسبة النساء المسجلات للانتخابات ٤٩٥٨٣٩ أي ما نسبته «٤٩٪» من إجمالي الناخبين المؤهلين للتسجيل، مقابل «٥١٧٣٩٦» «ذكور من أصل «١٠١٣٢٣٥»، أي بنسبة «٤٩٪» للنساء مقابل «٥١٪» للرجال حتى ١٩٩٥/١٢/٢٧، وكان في بعض الدوائر (رام الله، طولكرم، ووسط غزة) عدد النساء المسجلات أكثر من عدد الرجال. ومن خلال تحليل نتائج الانتخابات تبين أن هناك فارقاً بين نسبة التسجيل وهي «٤٩٪» للنساء ونسبة الاقتراع التي وصلت إلى «٤٢٪»، أي أن نسبة «٧٪» من النساء لم يمارسن حقهن في الانتخابات، فيما بلغت نسبة المرشحات للمجلس التشريعي ما نسبته بنسبة «٣,٧٪»: «١٦» مستقلة، «٤» «فتح»، «٢» فدا، «٢» حزب الشعب الفلسطيني، «١» جبهة تحرير عربية، نجح منهن ٥ نساء^{٦٩}.

أما التشكيلة للمجلس التشريعي ٢٠٠٦ الذي انتخبه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في يوم الأربعاء ٢٥/١/٢٠٠٦ حسب القانون الجديد الذي حدد عدد أعضاء المجلس بـ ١٣٢ عضواً منهم ينتخبون بنظام الدوائر و٦٦ منهم بنظام القوائم. وهي بحسب النتائج النهائية يضم المجلس الجديد ٧٤ مقعداً لحركة حماس ٥٦٪ من مجموع المقاعد و٤٥ مقعداً لحركة فتح ٣٤٪ من مجموع المقاعد. و٤ مقاعد لمستقلين متحالفين مع حماس. و٣ مقاعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ومقعدين لقائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين) تضم عضو مكتب سياسي في الجبهة الديمقراطية وأمين عام حزب الشعب. ومقعدين لقائمة فلسطين المستقبل. ومقعدين لقائمة الطريق الثالث. وبهذا يبلغ عدد أعضاء المجلس التشريعي ١٣٢ عضواً ٨٤ عضواً من سكان الضفة الغربية والقدس. و٤٨ عضواً من سكان قطاع غزة. ويضم المجلس التشريعي ١٧ امرأة (٦ من حماس و٨ من فتح وإمرأة من الجبهة الشعبية وامرأة من فلسطين المستقلة وأخرى من الطريق الثالث).

= لم تكن الزامية وواضحة، مما دعا الوزارة للعمل مرة أخرى على تعديل هذا القرار بحيث يتضمن مهام وهيكل تنظيمي أكثر وضوحاً، كما تضمن أيضاً تغيير مسماها من وحدات المرأة إلى وحدات النوع الاجتماعي وكان ذلك بتاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٨. كما تم أيضاً تشكيل دوائر المرأة والطفل في المحافظات المختلفة، وتم إضافة دوائر المرأة والطفل على الهيكلية الإدارية للمحافظات، وذلك بقرار من قبل الرئيس محمود عباس في ٤/٧/٢٠٠٧. ٦٩ للتقصي أكثر انظر/ي، نادر سعيد، النساء الفلسطينيات والانتخابات، (رام الله: مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية، ط١، ١٩٩٩).

كما أن تراجع تمثيل المرأة في السلطة التشريعية، يعود لأسباب داخلية وخارجية، فالتسجيل للانتخابات والذي يعتبر شرطاً أساسياً للمشاركة فيها لم تقم به المرأة، إما بسبب افتقارها للأوراق الثبوتية أو لعدم الحصول على بطاقة هوية «إسرائيلية»، هذا إلى جانب اشتراط «إسرائيل» بطاقة الهوية كأساس لممارسة حق الانتخاب.

سعى البحث إلى تقديم دراسة حول المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في فلسطين، كما سعى البحث إلى كشف مظاهر وتبعات الاستخدام التبريري لذلك الموروث وإهمال عامل الصراع السياسي والاجتماعي وما يولده من مؤثرات تضر بالمرأة وحقوقها وتدفع نحو إقصائها وتحجيم أدوارها، ويظهر البحث من خلال استخلاصاته واستنتاجاته وتوصياته أن هناك انتهاكات لحقوق المرأة من قبل المجتمع الذي ما زال ينظر للمرأة على أنها مواطنة من الدرجة الثانية، ومن النظام السياسي والفصائل الفلسطينية، باعتبار أن ما تقوم به تجاه إشراك المرأة، ما هو إلا عمليات تجميلية أو ديكورات ديمقراطية يقصد منها ذر الرماد في العيون.

يمكن القول إن مشاركة المرأة الفلسطينية ونضالها كان في البداية عفويًا وارتبط في المقام الأول بالدفاع عن الأرض وحمايتها باعتبارها مصدر رزق، واستمر الأمر لأكثر من ستين عامًا لحين مأسسة العمل النسوي الفلسطيني، بمعنى أن تنظيم المرأة لنفسها جاء متأخرًا، حيث تفاوتت المشاركة السياسية من حقبة تاريخية لأخرى، وذلك بسبب الظروف الزماني والمكاني.

وعلى الرغم من التغيير الذي حصل على شكل النظام السياسي الفلسطيني، والمتمثل بإقامة أول سلطة وطنية على بعض أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تغييرات جوهرية على مدى مشاركة المرأة السياسية، وبقيت مشاركة المرأة في أقل مما كان متوقعًا، فما زالت مشاركة المرأة في الحياة السياسية في فلسطين ضعيفة وهامشية وليست بمستوى الطموح.

فالمرأة الفلسطينية لا تتمتع بالحقوق السياسية المتساوية مع الرجل من الناحية الفعلية، على الرغم من أنها بدأت تشق طريقها إلى المناصب السياسية العليا في الحكومة والبرلمان، ولكن هذا لا يشكل سوى بداية الطريق نحو مساواتها مع الرجل في المشاركة في الحياة السياسية، فالأمر بحاجة إلى ما هو أبعد من سن القوانين والتشريعات، أي أن ذلك بحاجة إلى توجهات فعلية على الأرض.

رغم مشاركة المرأة الفلسطينية في العملية النضالية منذ مطلع القرن الماضي ضد الاحتلال البريطاني والغزو الاستيطاني الصهيوني، وكذلك في الثورة الفلسطينية المعاصرة، فإن حجم مشاركتها في مستويات صنع القرار تكاد تكون معدومة ولا تتناسب مع حجم مشاركتها وتضحياتها، وينسحب هذا الأمر على مشاركة المرأة ليس فقط على مستوى المؤسسات الرسمية (اللجنة التنفيذية والحكومة الفلسطينية)، وإنما أيضا على المستويات القيادية في المنظمات والأحزاب والفصائل الفلسطينية.

ولكن المواطنين الفلسطينيين، رجالاً ونساءً، ما زالوا ينظرون إلى دور المرأة ضمن توقعات الأدوار الجندرية التقليدية، وهي بنظرهم أقل من قدرات الرجل، وبخاصة قدرتها على العمل السياسي، واتخاذ القرارات المهمة، وأن الرجل أكثر عقلانية من المرأة. وبالرغم من وجود نسبة لا بأس بها تعتقد أن المرأة قادرة على العمل بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص، إلا أن نسبة لا بأس بها أيضاً تجد أن هذه الأدوار الجديدة للمرأة تتعارض مع دورها الجندري التقليدي وهو في البيت لرعاية الأطفال والزوج، وتدبير شؤون البيت.

المراجع

أولاً: الوثائق الدولية المنشورة

إعلان الحق في التنمية، اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول ١٩٨٦ .

ثانياً: الوثائق الوطنية (القوانين)

١. وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر ١٩٨٨/١١/١٥
٢. القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
٣. الميثاق القومي الفلسطيني.
٤. مشروع الدستور الفلسطيني .
٥. قانون الانتخابات .
٦. قانون انتخاب الهيئات المحلية.
٧. قانون العمل الفلسطيني.
٨. قانون التعليم العالي .

ثالثاً: المقابلات الشخصية

١. ربيحة ذياب، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، رئيسة اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، وعضو المجلس التشريعي عن حركة فتح، مقابلة شخصية، رام الله، ٢٠٠٧/٩/٢٠ .
٢. سهام البرغوثي، عضو المكتب السياسي للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا» ورئيسة اتحاد لجان العمل النسائي، مقابلة شخصية، رام الله، ٢٠٠٨/٦/١١ .

رابعاً : الكتب باللغة العربية

١. الدكتور، إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨).
٢. إبراهيم الدقاق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٨: ملاحظات على الأداء، (رام الله: برنامج دراسات التنمية ١٩٩٩).
٣. الدكتور، أحمد خاطر، التنمية الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٢).

٤. الدكتور، إسماعيل سراج الدين، ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، (القاهرة: مركز ابن خلدون ودار الأمين، ١٩٩٧).
٥. الدكتور، إسماعيل عبد الرحمن، والدكتور وحربي عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، (عمان: دار الكرمل، ط١ ١٩٩٩).
٦. الدكتورة، إصلاح جاد، «دراسة حول: الأطر والمنظمات النسوية غير الحكومية»، الحركة النسوية الفلسطينية، (رام الله: مواطن، ٢٠٠٠).
٧. الدكتورة، إصلاح جاد، المرأة والسياسة، (جامعة بيرزيت: معهد دراسات المرأة ٢٠٠٠).
٨. الدكتور، أمير سالم وعلاء غانم، خرافة التنمية، (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ط١ ١٩٩٤).
٩. الملتقى المدني، دليل الناخبين لانتخابات الهيئات المحلية، (رام الله: ط١، ٢٠٠٥).
١٠. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، إدارة انتخاب الهيئات المحلية، (رام الله: تشرين الأول ٢٠٠٥).
١١. الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية، (رام الله: وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن ١٧-١٨ كانون أول ١٩٩٩).
١٢. برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية، (فلسطين، حزيران ٢٠٠٢).
١٣. دائرة الإحصاء الفلسطينية: المرأة والرجل في فلسطين: اتجاهات وإحصاءات، ١٩٩٨.
١٤. الدكتور، حامد خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، (دمشق: جامعة دمشق، ٢٠٠٠).
١٥. زهيرة كمال، إستراتيجية النهوض بالمرأة الفلسطينية وتضمن النوع الاجتماعي، (رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولي ١٩٩٧).
١٦. الدكتور، شعبان الحداد، سيكولوجية المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني، (رام الله: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية «شمس»، ط١ ٢٠٠٦).
١٧. صلاح عثمان، التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج، (اربد: مؤسسة دار العلماء، ط١ ١٩٩٧، ١).
١٨. الدكتور، عبد الهادي الجوهري، وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩).
١٩. الدكتور، عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥).
٢٠. الدكتور، عبد الرحيم أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣).
٢١. الدكتور، عبد الكريم عدوان، المنظمات الدولية، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ط١ ١٩٩٧).
٢٢. الدكتور، محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر).
٢٣. مركز القدس للنساء، توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام ١٩٩٦

٢٤. معهد كنعان التربوي الإنمائي، الدور التنموي للبلديات ، حزيران، ٢٠٠٣.
٢٥. منشورات وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. ٢٠٠٦
٢٦. الدكتور، منال محمود، التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠١).
٢٧. الدكتور، نادر عزت سعيد، النساء الفلسطينيات والانتخابات، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، ط١ ١٩٩٩).
٢٨. نادية حمدان، واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية «بحث ميداني»، (رام الله: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، ط١ ٢٠٠١).
٢٩. الدكتورة، نفين عبد المنعم مسعد، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، (جامعة القاهرة: مركز دراسات البحوث السياسية ١٩٩٥).
٣٠. الدكتور، هشام عورتاني، تحديد القطاعات الريادية: برنامج التشغيل الفلسطيني، (رام الله: وزارة العمل، تقرير مشروع رقم ٣ لسنة ١٩٩٨).

خامساً: الكتب باللغة الإنجليزية

1. Huntington and Joan M. Nelson. **No Easy Choice**, Political Participation in developing countries ,Cambridge Harvard University Press, 1976.
2. G. Almond and Bingham Poweell” **Comparative Politics**”, Little Brown and Company, Inc, N, Y, 1977.
3. Robrrt Dahl, **Political Oppositions in Western Democracies**, New Heven ,1986 .
4. Verba, Nie Participation and Political Equality: **A Seven Nations Comparison**, Cambridge University Press, London, 1978.

سادساً: الدوريات

١. الدكتورة، إصلاح جاد، «الحركة النسوية الفلسطينية والانتخابات التشريعية» السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد التاسع، شتاء ١٩٩٥.
٢. ثامر كامل محمد، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥١، بيروت، كانون ثاني ٢٠٠٠م
٣. الدكتورة، فاروق يوسف أحمد، «المشاركة السياسية في مصر» مجلة الأهرام الاقتصادي «العدد ٧٧٧، كانون الثاني ١٩٨٣.
٤. نرين حاج محمود، المرأة في عرف المجتمع، مجلة الحوار المتمدن، -١٣-١١-٢٠٠٣.

سابعاً: الرسائل العلمية غير المنشورة

١. أم العز علي الفارسي، أثر التحول السياسي على المشاركة السياسية للمرأة الليبية ١٩٧٧-٢٠٠٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٦.
٢. أمال جسار، المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ١٩٩٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٤.
٣. داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية: دراسة تحليلية للمادة ٦٢ من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ١٩٩٤.
٤. ثروت علي مكي، وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية: دراسة حالة للتجربة المصرية ١٩٥٢-١٩٨١، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٣.
٥. عبد الهادي أبو زهيرة، الأبعاد الاجتماعية للنساء المعنفات في المجتمع الفلسطيني «دراسة تطبيقية على جمعية المرأة العاملة الفلسطينية» رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٩.
٦. منار الجندي، حقوق المرأة في مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة لدولة الكويت ١٩٩١-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٦.

ثامناً: الإنترنت

١. غازي الصوراني المرأة والانتفاضة ١٩٨٧-١٩٩٣: دور المرأة الفلسطينية تاريخه الحديث والمعاصر
٢. <http://www.sis.gov.ps>
٣. السيد عليوة ، منى محمود - <http://vb.arabsgate.com/archive/index.php/t->
٤. السيد عليوة ، منى محمود - <http://vb.arabsgate.com/archive/index.php/t->
٥. <http://www.fatehconf.ps/atemplate>
٦. الموقع الرسمي للمؤتمر السادس لحركة «فتح».
٧. هدى ميتكيس، الجديد في التنمية السياسية: رؤية نقدية. <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/kashaf/abstract.asp>

تاسعاً: الصحف

١. صحيفة الدستور المصرية ٢٥/٨/٢٠٠٩ .
٢. صحيفة القدس الفلسطينية ١٠/٨/٢٠٠٩ .
٣. صحيفة القدس الفلسطينية ١٦/٨/٢٠٠٩ .
٤. صحيفة القدس الفلسطينية ٩/١١/١٩٩٥ .
٥. صحيفة صوت النساء، ١٥/٧/١٩٩٩ .

عاشراً: التلفزيون

١. تلفزيون فلسطين ٦/٨/٢٠٠٩ .
٢. تلفزيون فلسطين ٩/٨/٢٠٠٩ .
٣. قناة الجزيرة، ١٢/٨/٢٠٠٩ .

